الشرق الأوسط الجديد

مارينا أوتاواي
ناثان ج. براون
عمرو حمزاوي
كريم سجدبور
بول سالم

الشرق الأوسط الجديد

مارينا أوتاواي
ناثان ج. براون
عمرو حمزاوي
كريم سجدبور
بول سالم

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسيل





للحصول على نسخ الكترونية من هذا التقرير، تفضّل بزيارة الموقع:
www.CarnegieEndowment.org/pubs
ويتوافر أيضاً عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية. للحصول على نسخة أرسل طلباً عبر البريد الالكتروني إلى العنوان التالي: pubs@CarnegieEndowment.org

---

Carnegie Endowment for International Peace
Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, DC 20036
هاتف: 7600-483-202
فاكس: 1840-483-202
www.CarnegieEndowment.org

حول المؤلفين:

مارينا اوتاواي: باحثة بارزة في برنامج الديمقراطية وحكم القانون، وهي مديرة برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي. لها مؤلفات عدة آخرها «فيما يتعدّى الواجهة: الإصلاح السياسي في العالم العربي» الذي شاركت في تحريره خوليا شقير– فيزوسو والذي تم نشره في كانون الثاني من العام 2008.

ناثان ج. براون: باحث بارز مساعد في مؤسسة كارنيغي وأستاذ علوم سياسيّة وشؤون دوليّة ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن وهو أيضاً باحث غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. له أربعة كتب حول السّياسات العربية من بينها «السياسة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو: استعادة فلسطين العربية» (كاليفورنيا 2003).

عمرو حمزاوي: باحث مساعد بارز في مؤسسة كارنيغي وأحد الباحثين المصريين المرموقين في مجال العلوم السياسية، سبق له أن حاضر في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة. وتشمل مجالات أبحاث حمزاوي الحالية الديناميكيات المتغيرة للمشاركة السياسية في العالم العربي بما في ذلك دور حركات المعارضة الإسلامية في السياسة العربية.

كريم سدجدبور: باحث مساعد في مؤسسة كارنيغي، عمل سابقاً ككبير المحلّلين حول القضايا الإيرانية في مجموعة الأزمات الدولية. وهو من أبرز الباحثين في الشؤون الإيرانية وله مداخلات دائمة عبر قناة «بي بي سي» التلفزيونية وإذاعتها وقناة «سي أن أن» الإخبارية والإذاعة الوطنية العامة وبرنامج «نيوز آور» مع جيم لهرير. كما صدرت له مقالات عدة في صحف واشنطن بوست ونيويورك تايمز وانترناشنول هيرالد تريبيون ونيو ريبوبلك.

بول سالم: مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط. قبل تبوئه هذا المركز شغل منصب المدير العام لـــ «مؤسسة فارس»، ومن العام 1989 إلى العام 1999 أسس وأدار «المركز اللبناني للدراسات السياسية»، الذي يعتبر من المؤسسات الرّائدة في مجال دراسة السياسات العامة في لبنان. وغالباً ما يشارك د. سالم في إطلالات تلفزيونية ومقابلات إذاعية ومقالات صحفية حول قضايا سياسية تتعلق بالعالم العربي.

المحتويات

منطقة متغيّرة

في أعقاب 11 أيلول من العام 2001، أطلقت إدارة بوش سياسة طموحة لصوغ شرق أوسط جديد يشكّل فيه التدخل في العراق القوة الدافعة للتحول. فأعلن الرئيس بوش في 7 تشرين الثاني 2003: «إن إنشاء عراق حرّ في قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثاً مفصلياً في الثورة الديمقراطية العالمية». وفي خطاب تلو آخر، أوضح مسؤولو الإدارة الأميركية بما لا يترك مجالاً للبس بأنهم لن يعتمدوا سياسة ترمي إلى إدارة الأزمات القائمة واحتوائها معربين عن عزمهم بدلاً من ذلك على القفز فوقها عبر إنشاء منطقة جديدة تسود فيها الديمقراطية والسلام وتغدو فيها الصراعات القديمة مجردة من الأهمية. ولقد تلخصت هذه الفكرة في تصريح أدلت به وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إبان الحرب الدائرة رحاها بين لبنان وإسرائيل صيف العام 2006. فهي أشارت إلى أن دفع إسرائيل إلى القبول بوقفٍ لإطلاق النار لن يساعد البتة لأنه سيعيد ببساطة الوضع إلى ما كان عليه ولن يساعد بالتالي في إنشاء شرق أوسط جديد. وكان من المفترض أن يغدو الشرق الأوسط الجديد منطقة تتألف بغالبيتها من بلدان ديمقراطية حليفة للولايات المتحدة، تخضع فيها الأنظمة غير المتعاونة لمزيج من فرض العقوبات وتقديم الدعم للحركات الديمقراطية، على غرار ما يُسمّى بثورة الأرز التي اندلعت في العام 2005 مرغمة القوات السورية على الخروج من البلاد. علماً أنه وفي حالات قصوى، قد تُستخدم القوة سبيلاً لسلب تلك الأنظمة مقاليد السلطة.

ولا ريب في أن الشرق الأوسط في العام 2008 منطقة مختلفة شديد الاختلاف عما كانت عليه في العام 2001، وأن الحرب في العراق شكّلت القوة الدافعة الأبرز لهذا التحول على الرغم من أنها لم تكن البتة القوة الوحيدة. بيد أن النتيجة الحاصلة ليست مطلقاً النتيجة التي توختها الإدارة الأميركية. بل على العكس، فالوضع ازداد سوءاً في غير بلد. وعلى الرغم من وجود قوات أميركية يفوق عديدها 160 ألف عسكري في العراق في نهاية العام 2007 وعلى الرغم من تحسّنٍ في الوضع الأمني، فإن العراق يبقى بلداً يعيث فيه عدم الاستقرار والعنف والانقسام فساداً، ودولةً فاشلة بكل ما في الكلمة من معنى. وكما نبّهت الإدارة الأميركية مراراً وتكراراً فإن التقدم يقوّض بنيانَه رفضُ الفصائل السياسية العراقية الانخراط في عملية مصالحة جدية. علاوة على ذلك، أدى أفول نجم صدام حسين إلى كسر ميزان القوى بين إيران والعراق، فزاد نفوذ طهران في الخليج وما بعده. وفي هذه الأثناء، تستمر إيران في

برنامجها لتخصيب اليورانيوم ضاربة عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن الدولي وغير آبهة بتهديدات الولايات المتحدة بعملية عسكرية ضدها.

من جهته، يبقى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بلا حل، غير أن حدوده تغيّرت تغيراً ملحوظاً مع شرخ عميق في الصفوف الفلسطينية وآثار عقود طويلة من أعمال عسكرية إسرائيلية أحادية الجانب من شأنها التشكيك في مدى إمكانية تطبيق حل الدولتين. وعلى الرغم من أن لبنان تحرّر إلى حد كبير من السيطرة السورية المباشرة، فإن البلاد منقسمة أشد الانقسام وتتأرجح على شفا هاوية الصراع الداخلي. وصحيح أن قوة سوريا أضعفها سحبُ قواتها قسراً من لبنان، بيد أنها ما انفكت تتمتع بقدرة لها على التخريب. وليس خطر الانتشار النووي بالمحصور بإيران، فمن المغرب إلى الخليج، يعرب عدد متزايد من البلدان عن نيته تطوير قدرة نووية تبقى، وإن طُوّرت لأغراض سلمية محضة، قدرةً نووية. أما الانقسامات المذهبية والإثنية فحدّث ولا حرج عن تعاظم أهميتها في العديد من البلدان.

والحق أن أياً من بلدان الشرق الأوسط لم يشهد ثورة ديمقراطية ناجحة. وبدلاً من ذلك، أدى الانفتاح الديمقراطي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة وتدعمه إما إلى دق إسفين الانقسام المذهبي أو إلى كشف النقاب عن شعبية واسعة وقوة للتنظيمات الإسلامية لا الليبرالية، فكان ذلك سبباً من أسباب عدة حدت بالولايات المتحدة إلى التراجع عن الترويج للديمقراطية. ومع فشل الولايات المتحدة في القفز فوق المشاكل القديمة، تلفي الولايات المتحدة نفسها اليوم في مواجهة غالبية المشاكل القديمة، وفي معظم الأحيان بطريقة أشد، تُضاف إليها مشاكلُ أخرى جديدة.

وطبعاً لم تنشئ السياسات الأميركية وحدها هذا الشرق الأوسط الجديد المتخبط أكثر في وحول الاضطراب، فالأطراف الإقليمية الفاعلة من الدول ومن غيرها رسمت وما فتئت ترسم معالم واقعه المتغيّر. بيد أن ريشة السياسات الأميركية شكلّت العامل الأهم في رسم معالمه، فالمواجهة هي ما تميزت به تلك السياسات، بما في ذلك استخدام القوة أو على الأقل التهديد باستخدامها عبر «الضربة الاحترازية» على ما ورد حرفياً في إستراتيجية الأمن القومي في أيلول من العام 2002. ولقد استخدمت الولايات المتحدة القوة في أفغانستان، والعراق وفي غير ميدان من ميادين الحرب على الإرهاب. واعتمدت الولايات المتحدة أيضاً على أشكال أخرى من الإكراه عبر دعوتها إلى اعتماد مجلس الأمن قرارات تدين سوريا وإيران أو عبر فرض عقوبات أحادية الجانب على غرار تلك المفروضة على السلطة الفلسطينية

بقيادة حماس وعلى الحرس الثوري في إيران. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية حلّت ضيفة على السياسة الأميركية كما حصل في الحلّ الناجح للصراع مع ليبيا حول قضيتي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل في العام 2003، فإن المواجهة تبقى مقيمة في السياسة الأميركية المتعلقة بالشرق الأوسط بل وحتى في الكونغرس طوال هذه الفترة.

والحق أن الآراء لطالما تباينت في الإدارة الأميركية، فإبان ولاية الرئيس بوش الأولى، كان وزير الخارجية كولن باول يمثّل مقاربة أكثر تقليدية وحذراً ودبلوماسية إزاء الشرق الأوسط، غير أن آراءه لم تلقَ قط آذاناً صاغية. وأُعيد إدخال عنصر من عناصر الدبلوماسية مطلع العام 2007، في وقت واجهت فيه الإدارة دوامة عنف في العراق، وفشل المساعي الرامية إلى إقناع إيران بالتخلي عن مساعيها لتطوير قدرة نووية، ورفض كبار الحلفاء على غرار السعودية ومصر التعاون في أي مبادرة أميركية إلا بشرط إعادة إحياء عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. وبعد رفضها رفضاً قاطعاً لتوصيات مجموعة دراسة الوضع العراقي المستقلة الصادرة أواخر العام 2006 والقائلة بضرورة بدء الولايات المتحدة بالحديث مع جيران العراق ومن بينهم إيران وسوريا، فتحت الإدارة حواراً من هذا النوع مع كل منها في العام 2007. فالتقى السفيران الإيراني والأميركي في العراق ثلاث مرات في بغداد في ذلك العام. وجمع وزيرةَ الخارجية بنظيرها السوري وليد المعلّم لقاءٌ قصيرٌ على هامش مؤتمر دولي حول إعادة إعمار العراق في شرم الشيخ في أيار 2007. وفي تشرين الثاني، وبعد الكثير من التردد، تمت دعوة سوريا للمشاركة في اجتماع عُقد في أنابولس لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط.

بيد أن أياً من هذه الفسحات الدبلوماسية الضيقة لم يغير في نبرة السياسة الأميركية المتعطشة عموماً للمواجهة. ولم تحُل الاجتماعات المعقودة على مستوى السفراء دون إسهاب الرئيس بوش ونائبه تشيني في الحديث عما ينبع من إيران من تهديد بحرب نووية مدمرة وحرب عالمية ثالثة. كذلك، دفعت تقديرات الاستخبارات القومية الصادرة في كانون الأول التي خلصت إلى أن إيران علّقت برنامجها النووي في العام 2003، البيت الأبيض إلى المسارعة إلى الإعلان صائباً أن إيران تستمر في رفض التعاون بشكل كلي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي تخصيب اليورانيوم خلافاً لقرارات الأمم المتحدة. غير أن هذا التذكير الصحيح باستمرار إيران في تحدي الأمن الدولي تلاشت أهميته كلياً بفعل تصريحات

البيت الأبيض العدائية التي أكدت عدم تغيير السياسة الأميركية إزاء إيران والتي زادت من احتمال الحرب. وعلى الرغم من أن المحللين أجمعوا على أن ما خلصت إليه تقديرات الاستخبارات القومية من شأنه أن يمنع بشكل فعال استخدام الولايات المتحدة للقوة ضد إيران، فإن البيت الأبيض تعمّد الإصرار على أن الخيار لا يزال مطروحاً. كذلك، دعت الإدارة سوريا إلى أنابولس بيد أنها رفضت الموافقة على إدراج قضية الجولان بنداً على أجندة المؤتمر ولم تتوان عن الإعراب عن معارضتها لإمكانية حصول مفاوضات سورية إسرائيلية حول هذه المسألة.

وتواجه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الجديد تحدياً خاصاً يتمثل بثلاث مجموعات من البلدان وثلاث قضايا كبرى تأثرت جميعها سلباً بالسياسات الأميركية في السنوات الأخيرة القليلة. ويشكّل تطوّر الكتلة الإيرانية العراقية تهديداً كبيراً يحدق بأمن الولايات المتحدة. وفي حين لا تمثّل الكتلة اللبنانية السورية أي تهديد، فإنها استحالت منطقة منزوعة الاستقرار إلى حد تتأثر معه البلدان المجاورة. من جهته، تحوّل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من مشكلة مزمنة إلى عائق كبير يعرقل التعاون حتى مع الأنظمة الصديقة في المنطقة. وليست المجموعات الثلاث بالمنفصلة عن بعضها البعض، لكنه من المستحسن بداية النظر في كلٍّ على حدة. ويواجه صنّاع السياسة الأميركية أيضاً مجموعة من مشاكل تطال المنطقة بأسرها، أولها تحدي الانتشار النووي الذي يبلغ ذروة خطورته مع إيران لكنه لا يقف عندها مع حديث عدد متزايد من البلدان العربية عن تطوير قدرة نووية. وثانيها المعضلة التي طرحتها أمام الولايات المتحدة صراعاتٌ سياسية داخلية في بلدان عدة حفزتها الولايات المتحدة في البداية كجزء من برنامج تحولات ديمقراطية لكنها تراجعت عنها لاحقاً ما أدى إلى تقويض المصداقية الأميركية وطرح أسئلة حول نواياها. أما ثالثها فتعاظم أهمية المذهبية.

وقائع الشرق الأوسط الجديد

تكمن الخطوة الأولى نحو صوغ سياسة جديدة في فهم وقائع الشرق الأوسط الجديد كما هي الآن. فمجموعات البلدان الثلاث المؤلفة من الكتلة الإيرانية العراقية، والكتلة اللبنانية السورية والكتلة الفلسطينية الإسرائيلية ومعها ثلاث قضايا حسّاسة ومتداخلة تتمثّل بالانتشار النووي

والمذهبية وتحدي الإصلاح السياسي هي من يحدّد معالم الشرق الأوسط الجديد.

وليست هذه المشاكل طبعاً بالمشاكل الوحيدة التي ستضطر الولايات المتحدة إلى التعامل معها في السنوات المقبلة في المنطقة. فمصر، على سبيل المثال، ستمرّ بما لا يقبل الشك تقريباً بأزمة خلافة من المرجح أن تؤدي إلى التشكيك من جديد في العلاقة بين المؤسسة الأمنية والسلطات المدنية. وسيتعيّن على بلدان الخليج التأقلم مع خلل التوازن المتزايد بين الأنظمة السياسية الخاملة والمجتمعات والأنظمة الاقتصادية المتغيرة بسرعة. ومن المشاكل الأخرى التي من شأنها التأثير في المنطقة تفشي النمو السكاني في العديد من البلدان وعدم قدرة الأنظمة الاقتصادية في المنطقة بما فيها أنظمة البلدان الغنية حتى على استيعاب قوة عاملة متوفرة بكثرة أو غير مؤهلة علمياً. غير أن هذه المشاكل قديمة مزمنة وليست بمشاكل جديدة تستدعي إعادة التفكير في السياسة الأميركية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا أغفلنا إدراج مشكلة الإرهاب على هذه اللائحة لأسباب عدة، على الرغم من أن الإرهاب ما فتئ جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط الجديد كما القديم. أولاً، ليس الإرهاب بمشكلة منفصلة يمكن معالجتها عبر حرب ما، بل هو مشكلة لا يمكن حلّها إلا عبر تضافر السياسات الأميركية كلها في المنطقة. وليس الإرهاب الموجه ضد الولايات المتحدة ظاهرة أحدثتها كراهية عمياء لا شرح لها إزاء الولايات المتحدة، بل هو ردّ مؤسف وحتماً غير مقبول على الدور الذي أدته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط طوال عقود خلت من الزمن. وهكذا، لا يمكن للحد من الإرهاب أن يكون سياسة منفصلة، معزولة عن جميع السياسات الأخرى. والحق أن الولايات المتحدة ستستمر في تعقّب الشبكات الإرهابية وتفكيكها وستستمر في العمل مع بلدان أخرى في المنطقة بغية تحسين معلوماتها الاستخباراتية حول المنظمات الإرهابية، لأنه ما من سياسة يمكن لاختيارها دون غيرها حلاً لمشاكل المنطقة أن يؤدي إلى اختفاء الشبكات الإرهابية بين ليلة وضحاها. لكن من جهة أخرى لا يمكن لأي مساع استخباراتية أو أمنية أو عسكرية تُبذل أن تحلّ مشكلة الإرهاب بمعزل عن السياسات الأخرى التي تتبعها الولايات المتحدة. وفي الواقع، من شأن اعتماد سياسة تركّز على الإرهاب بالتحديد بدلاً من التركيز على كامل العلاقة التي ترتبط الولايات المتحدة بالمنطقة المساهمة في خطر تفاقم المشكلة بدلاً من حلّها.

الكتلة العراقية الإيرانية

من الحجج التي استخدمتها إدارة بوش في تبرير حربها على العراق وجود محور شر يهدّد المصالح الأميركية ويعبر بطريقة غريبة وعوجاء عبر العراق وإيران وكوريا الشمالية. وأقل ما يقال عن العبارة المستخدمة أنها لم تتسم بالدقة فأنى لبلدين تجمعهما عداوة شديدة كإيران والعراق أن يشكلا محوراً تكون كوريا الشمالية جزءاً منه وهي التي ليست أصلاً جزءاً من المشهد السياسي في الشرق الأوسط. واليوم بات العراق بإيران تربطه علاقةٌ أكثر تعقيداً مما كانت عليه في العام 2002، وإن كان الكلام عن محور ما زال غير دقيق. فمشاكل العراق وحلولها المحتملة متصلة بإيران اتصالاً وثيقاً غدا معه مستحيلاً مناقشة أي حلول للمشاكل العراقية من دون أخذ ما ستقوم به إيران بعين الاعتبار. وسياسياً، صار العراق وإيران يشكلان كتلة واحدة وبات أيضاً أي حل للمشكلة العراقية لا يتضمن إيران ضرباً من ضروب المستحيل.

وفي كل من العراق وإيران، تواجه الولايات المتحدة وقائع صعبٌ تغييرها، بعضها نتائج مباشرة للسياسات الأميركية، أو بشكل أدق النتائج غير المتوقعة وغير المرغوب فيها لتلك السياسات، وبعضها الآخر ليس كذلك. ولا شك في أن السعي إلى التمييز بين ما هو ناتج عن السياسة الأميركية وعن ما هو ناجم عن غيرها عمل لا طائل منه. فمهما كانت الأسباب، هذه هي الوقائع التي يتعيّن على السياسة الأميركية التعاطي معها في المستقبل.

العراق

أول واقع للعراق هو أنه حالياً دولة فاشلة، فالاجتياح الأميركي أطلق العنان لصراع على السلطة سيتطلب انتهاؤه سنوات عدة وهو يحول فعلياً دون عمل الدولة. وتبدو علامات فشل الدولة جلية، فالعراق عاجز عن احتواء العنف بمفرده. وقد كان عاجزاً عن القيام بذلك حتى منتصف العام 2007 على الرغم من وجود قوات أميركية يصل عديدها إلى 140 ألف عسكري. ونجحت الزيادة الكبيرة لعديد القوات بثلاثين ألف عسكري في تخفيف العنف على الرغم من أن مستوياته ما برحت بالغة الارتفاع. بيد أن العراق ما زال عاجزاً عن المضي قدماً في الأعمال الإدارية للدولة. فالميزانيات لم تُنفق غالبية أموالها وإعادة الإعمار بطيئة والخدمات لا يجري تقديمها. وتسيطر مجموعات مختلفة على مدن وبلدات مختلفة يغيب

عنها بشكل كامل تقريباً الولاء للحكومة المركزية فالميليشيات الشيعية والميليشيات القبلية السنية «وتنظيمات المواطنين المهتمين» السنية وميليشيات الصحوة السنية تتناحر في ما بينها وتسيطر على البلدات والقرى والأحياء أحياناً بالتعاون مع الولايات المتحدة وقوات الأمن العراقية وأحياناً أخرى بالمعارضة لهما أو ببساطة لوحدها. وتتنافس المؤسسات الحكومية الرسمية مع بنى غير رسمية تطوّرت في فراغ السلطة. وهذه كلها عوارض نموذجية لانهيار الدولة.

أما الواقع الثاني فهو أن انهيار الدولة دائماً غايةٌ في الصعوبة عكسه. وعلى الرغم من تزايد الصيغ المعدّة لإعادة الإعمار في الفترات التالية للصراعات والمحاولات الدولية العديدة لجمع أشلاء الدول المنهارة فإن عدد الحالات الناجحة غير مشجع. فالتدخل الخارجي قد يؤدي أحياناً إلى إخماد فتيل العنف على غرار ما نجح في فعله في بلدان صغيرة آخرها البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون. بيد أن التدخل الخارجي قد فشل حتى الساعة في وضع حدّ للعنف في البلدان الكبيرة على غرار أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وطبعاً العراق. ويعزا ذلك إلى حدّ كبير إلى أن حجم قوة التدخل اللازم لفرض النظام في مثل هذه البلدان مهول ويفوق حجم القوات العسكرية المعاصرة التي تعتمد أكثر ما تعتمد على التكنولوجيا بدلاً من القوة البشرية. وقد أثبتت التجارب أن إيجاد وضع سياسي من شأنه جعل الدولة قابلة للحياة من دون التدخل الخارجي أمر غاية في الصعوبة حتى في البلدان الصغيرة. ومردّ ذلك إلى عدم إمكانية فرض الحلول السياسية فهي تعتمد على اتفاقات داخلية تبرمها المجموعات المتنافسة في ما بينها أو على نصر ساحق يحققه أحد الفصائل المتناحرة. ويمكن القول إن التحول الناجح لدولة فاشلة إلى دولة قادرة على العمل بمفردها مهمة عجز التدخل الخارجي حتى الآن عن تحقيقها في أي بلد.

أما الواقع الثالث فيكمن في عدم إعداد العراقيين أنفسهم ومثلهم الولايات المتحدة حتى الآن لخطة تتمحور حول كيفية إخراج البلاد من الانهيار. وفي حين ساهم رفع عديد القوات الأميركية الذي نفذته الولايات المتحدة إبان العام 2007 في تخفيض مستوى العنف، فإنه لم يترافق مع إحراز تقدم على الصعيد السياسي. وما برحت الشخصيات والقوى السياسية العراقية تتنافس في ما بينها وغالباً ما تغيّر رؤيتها الخاصة بالعراق ولكن حتى عندما تكون الرؤية واضحة غالباً ما يحصل تفاوت مهول بين الرؤية والأعمال الدائرة على الأرض. ويمكن القول إن الأكراد هم الطرف الوحيد في حرب العراق الذي ما فتئ يتمتع برؤية

واضحة متماسكة لم تتغير على مرور الزمن وبسياسات عملية تتماشى مع رؤيته. فمنذ بداية الحرب، بل منذ نهاية حرب الخليج الأولى، سعى الأكراد إلى تطوير إقليم مستقل ذاتياً خاص بهم. والحق أن الشعب في كردستان يفضل الاستقلال الكامل، غير أن هذا درب رفضه (أو أجّله) حتى الساعة القادة الأكراد أيما رفض باعتباره بالغ الخطورة. وقد سعى الأكراد سعياً دؤوباً لتحقيق هدفهم. فدعموا اعتماد دستور عراقي يضع سلطات ضئيلة في يدي الحكومة المركزية وسلطات كبرى في يدي المحافظات والأقاليم. ولقد حافظوا على الهوية المنفصلة والبنية القيادية للمليشيا الكردية على الرغم من أنها صارت بالاسم جزءاً من الجيش الوطني. وأنشؤوا حكومة وبرلماناً إقليميين يسنان القوانين ويحكمان المحافظة. وهم يوقعون عقوداً استثمارية مباشرة مع شركات دولية بما فيها شركات من قطاع النفط، متجاوزين بذلك الحكومة العراقية المركزية. فهدف الأكراد وضاح وأعمالهم متماشية مع هدفهم.

أما الأطراف الأخرى في العراق فلا تتمتع أهدافها بالثبات عينه. ولأن الشيعة هم المجموعة الأكثر عدداً التي لها أكثر أعضاء البرلمان والتي تسيطر على منصب رئيس الوزراء، فإن لهم مصلحة مشروعة في الحفاظ على سلطة الحكومة المركزية. مع ذلك، للفصائل الشيعية المختلفة أهداف جد متناقضة. فحزب الدعوة التابع لرئيس الوزراء نوري المالكي ملتزم، بما لا يثير العجب، بدعم سلطة الحكومة المركزية. وعلى الرغم من أن المجلس الإسلامي الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم (المعروف سابقاً بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) هو أيضاً جزء من الحكومة، فإنه يشاطر الأكراد رؤيتهم حول عراق تتمركز في السلطة على المستوى الإقليمي. وهو يؤيد توحيد المحافظات التسع ذات الأغلبية الشيعية في إقليم واحد. من جهته، يتحدث مقتدى الصدر، السيّد المعمّم المتشدد الذي يتزعم أكبر الميليشيات الشيعية وأقلها انضباطاً وتماسكاً، عن عراق موحد غير أنه في الوقت عينه ما انفك يتحدى سلطة الحكومة المركزية فارضاً سيطرته حيثما استطاع. أما حزب الفضيلة الأصغر حجماً من غيره من الأحزاب الشيعية والمتمركز أشد التمركز في البصرة ففي طور بناء معقل له في تلك المدينة.

وفي الواقع ازدادت الآراء السنية التي تمتعت ذات يوم بقدر مقبول من الوضوح بدورها تنوعاً وتعقيداً. فالسنة شعروا بالتهميش بفعل تفكك الجيش عقب سقوط نظام صدام، وبرنامج القضاء على فلول حزب البعث، وبفعل انتخابات تفضّل غيرهم عليهم وهم يشكلون 20 في المائة من السكان. لذا قاطعوا الانتخابات غير أنهم اكتشفوا سريعاً أن هذه المقاطعة زادت

الوضع سوءاً إذ منحتهم تأثيراً أقل حتى في صياغة الدستور وفي البرلمان. ولا ريب في أن غياب قيادة سنية قوية والانقسامات القائمة بين الفصائل المتعددة زاد من ضعف التمثيل السنيّ.

والمفارقة في أن السنة ردوا في البداية عبر الدعوة إلى بناء دولة عراقية مركزية قوية على الرغم من أنه لم يكن من المرجح لهم أداء دور مهم في مثل هذه الدولة.

أما مؤخراً، فبدأ موقف السنة بالتطور لكن بطرق ما زالت غير جلية المعالم. فالميليشيات القبلية الجديدة التي ساعدت الولايات المتحدة في تنظيمها بغية مكافحة القاعدة تنظيمات لها جذور محلية. وتعي هذه التنظيمات أهمية النظام غير المركزي وتدرك فوائده ويبدو أنها قلما تحترم الحكومة المركزية أو حتى السياسيين السنة في البرلمان والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، بدأت مجموعات محلية بتشكيل تحالفات كبرى ما يشير إلى إمكانية إبدائها اهتماماً في السياسة على المستوى الوطني. غير أنها في الوقت عينه بدأت بالتناحر في ما بينها. وفي وضع متغير بسرعة، من الصعب بمكان الخلوص إلى استنتاجات عامة حول الأهداف السنية. بل من الصعب بمكان حتى التنبؤ بالمسار المستقبلي للميليشيات القبلية كأن تنقلب على الحكومة لحماية استقلاليتها الذاتية أم تحاول، على العكس، أن تصير جزءاً من الجيش العراقي بل ومن الممكن أن تسيطر عليه دعماً لتحقيق حلم استعادة السلطة السنية في عراق مركزي.

من جهتها، ما برحت التكتيكات الأميركية في تغير منذ بداية الاحتلال. فواشنطن ارتجلت على الصعيد السياسي إبان السنة الأولى من الاحتلال ومن ثم وضعت أخيراً خطة لعملية تحول ديمقراطي أرغم العراق فيه على المضي قدماً بصياغة الدستور وإجراء الانتخابات وبناء المؤسسات ما لم يترك مجالاً للنقاش والمصالحة. وبحلول كانون الأول من العام 2005 اكتملت العملية الرسمية، لكن سرعان ما اتضح أن نجاح الخطوات الرسمية لم يُترجم إلى نتيجة سياسية قابلة للحياة. فالبرلمان المنتخب في كانون الأول من العام 2005 لم ينجح في تشكيل حكومة حتى مطلع أيار 2006 وقد أثبتت هذه الحكومة مدى عدم فعاليتها مع تركيز كل طرف على تحويل الوزارات التي سيطر عليها إلى مُلك سياسي. من جهتها، وضعت الولايات المتحدة غير الراضية عن نتائج صياغة الدستور أيضاً إستراتيجية سياسية جديدة تمثّلت بدفع السياسيين العراقيين باللين حيناً وبالشدة حيناً آخر إلى تعديل الدستور لزيادة سلطة الحكومة المركزية وبالتالي زيادة قبول السنة بالنظام ولمفاوضة قانون نفط

جديد وتشريعات أخرى دقيقة.

واستمرت العملية بشكل عشوائي طوال مطلع العام 2007. ومع تزايد معارضة الرأي العام الأميركي للحرب، حاولت الإدارة جعل إتمام تلك المهام شرطاً على الحكومة العراقية استيفاؤه في غضون أشهر قليلة إذا ما شاءت للدعم الأميركي أن يستمر، فمن دون هكذا اتفاق، على ما أشار المسؤولون، لن تغدو المساعي العسكرية الأميركية سوى هباء منثور. وبحلول خريف العام 2007، بات واضحاً عجز العراقيين عن استيفاء الشرط المفروض عليهم. وفي الوقت عينه، بدأت الميليشيات السنية القبلية التي كانت تسلّحها الولايات المتحدة لمقاتلة القاعدة بتحقيق بعض النجاح على الصعيد المحلّي. وكنتيجة لذلك، أبحرت الولايات المتحدة من جديد في اتجاه مختلف فقلّلت من أهمية الشرط الذي حددته سابقاً وأعلنت أن الطريقة الفضلى للمّ شمل العراق السياسي ليست في التوصل إلى مصالحة مهزوزة بين الفصائل السياسية في الوسط بل في تأسيس بنيان قوي ينطلق من الأسفل إلى الأعلى ويستند إلى ما حُقق من نجاحات محلية.

والحق أن هذه الرؤية القائمة على إعادة البناء انطلاقاً من الأسفل إلى الأعلى كانت رؤية لم يسبق للولايات المتحدة أن صرّحت عنها بوضوح من قبل. وفي الواقع، زاد التناقض الكامن في السياسة الأميركية الرامية إلى إيجاد حلّ سياسي في العراق. فالإدارة ما زالت معارضةً أشدّ المعارضة لأي تقسيم للعراق، بما في ذلك حتى «التقسيم الخفيف» إلى أقاليم مستقلة ذاتياً على غرار كردستان، وهي ما برحت تبني الجيش العراقي وتحاول تعزيز سلطة الحكومة المركزية.

وفي الوقت عينه، تشجع الإدارة جحافل الميليشيات السنية القبلية المسماة حيناً «بمجموعات المواطنين المهتمين» وحيناً آخر «بمجالس الصحوة» وتدرّبها وتسلّحها بغية مكافحة القاعدة وإرساء الأمن على المستوى المحلّي من دون خطة توضح كيف يمكن إعادة دمج هذه المجموعات كلها في دولة موحّدة.

ولا ريب في أن أي اتفاق سياسي من شأنه تحويل العراق مجدداً من دولة فاشلة إلى أخرى فاعلة، يجب أن يخرج من رحم هذا الواقع السائدة فيه أجندات سياسية متغيّرة ومتعارضة. ومن المتوقع أن تكون هذه المهمة في ظلّ أي ظرف من الظروف مهمة صعبة بل ومثبطة للعزائم نظراً إلى أن اللاعبين الكبار كافة بلا استثناء مسلحون وغير مترددين في اللجوء إلى العنف وعاجزون على ما يبدو عن النظر إلى ما أبعد من مصالحهم الآنية التي يفضّلونها

على مصالح البلاد ككل. ومن شأن هذه التناقضات أن تؤثر في الولايات المتحدة التي تريد دولة قوية لكنها في الوقت عينه تسلّح الميليشيات القبلية.

إيران

برزت إيران لاعباً أقوى في المنطقة منذ القضاء على صدام حسين وانهيار الدولة العراقية. وهذه النتيجة لم تكن طبعاً ما يتوخاه مهندسو الحرب على العراق الذين رؤوا في قرار القضاء على النظام البعثي في بغداد خطوة أولى نحو إعادة تنظيم المنطقة والقضاء على القيادة الدينية في طهران. فهم اعتقدوا أن الديمقراطية العلمانية المتّقدة شعلتها في العراق من شأنها أن تلهم الإيرانيين للانقلاب على نظامهم الديني كما توقّع وزير الدفاع دونالد رامسفلد، أو أنّ سقوط بغداد وتطويق إيران بالقوات الأميركية في العراق وأفغانستان والخليج الفارسي من شأنهما دبّ الذعر في النظام الإيراني ودفعه إلى تغيير سياساته. وذهب البعض حتى إلى التوقع أن كبار المراجع وعلماء الدين الشيعة في إيران المعارضين بغالبيتهم، حسب ما كان الظنّ سائداً، للحكم الديني الذي أرسى عماده الإمام الخميني، سيغادرون الحوزة العلمية في قم المقدسة الإيرانية إلى حوزة النجف الأشرف في العراق، ومن هناك سيشكّكون في الشرعية الدينية للجمهورية الإسلامية وقد يحرّضون الجماهير الإيرانية على التمرّد عليها. كذلك، كان حتماً في الحكومة الأميركية من ظنّ أنه على الولايات المتحدة الأميركية فور غزو العراق نقل ميدان القتال إلى طهران أيضاً.

بيد أن رياح الأحداث جرت بما لا تشتهي السفن الأميركية، فمنذ الاجتياح الأميركي للعراق توجهت التيارات السياسية الداخلية في إيران نحو اليمين بشكل ملحوظ مبتعدة من الإصلاحيين ومقتربة من المتشدّدين. وأدت الانتخابات البرلمانية في العام 2004 التي تدخّلت فيها الحكومة أيّما تدخل إلى التخلّص من الغالبية الإصلاحية في البرلمان وإلى المجيء بمجموعة من واضعي قوانين محافظين بدؤوا اليوم الأول في مناصبهم بهتافات «الموت لأميركا». ثم جاءت الانتخابات الرئاسية في حزيران من العام 2005 بمفاجئة كبرى تمثّلت بفوز رئيس بلدية طهران المتشدّد محمود أحمدي نجاد الذي ترشّح على أساس أجندة انتخابية اقتصادية شعبية رامية إلى مكافحة الفساد و»تحويل مال النفط طعاماً على موائد الناس».

ويعدّ الواقع الأوّل في إيران اليوم هو زيادة القمع في الجو الداخلي في البلاد، فعلى

الرغم من أن إيران لم تكن بالدولة الحرة أو الديمقراطية حقاً إبان حكم خاتمي، فإنها باتت إبان حكم أحمدي نجاد أقلّ ديمقراطية وحرية. فقد حاول المتشدّدون عكس ما أُحرز من تقدم في الحريات السياسية والاجتماعية في حقبة خاتمي عبر اعتقال الطلاب والناشطين في المنظمات الأهلية والصحفيين والمفكّرين وترهيبهم غالباً تحت ذريعة «حماية الأمن القومي». وعادت إيران لتشهد إنزال العقوبات القاسية بمرتكبي الجرائم غير العنيفة على غرار رجم الزناة حتى الموت وقطع أيدي السارقين والإعدام العلني للّوطيين.

أما الواقع الثاني فهو أن إيران غدت لاعباً إقليمياً أقوى من أي وقت مضى وصارت خاضعةً لقيادة إدارة أكثر تشدّداً وأصبحت توّاقة إلى ممارسة نفوذها ممارسةً كانت تعجز عنها إبان حكم صدّام حسين للعراق. فالحرب العراقية الإيرانية المكلفة الممتدة بين العامين 1980 و1988 التي انتهت بشكل غير حاسم بوقف إطلاق نار فرضته الأمم المتحدة والتي أدّت في نهاية المطاف إلى عودة الأمور إلى وضعها السابق أوضحت بما لا يقبل اللبس عدم قدرة أي من البلدين على الإخلال بميزان قوى أخلّت به الولايات المتحدة عندما خلعت صدام حسين.

وسمح انتخاب أحمدي نجاد وارتفاع أسعار النفط المتأثرة جزئياً بالحرب في العراق لإيران بالاستفادة من الفرصة التي أتاحها سقوط صدام. فعزّزت طهران تحالفها مع دمشق وزادت دعمها لحزب الله وحماس، وزادت من حدة خطابها المعادي لإسرائيل.

وبالنسبة إلى بعض الحكومات العربية في المنطقة، فإن إيران تبني «هلالاً شيعياً» هو عبارة عن تحالف مع مجموعات ومنظمات شيعية في العراق والخليج والهلال الخصيب. علاوة على ذلك، تسعى إيران، كجزء مما تراه حرباً وجودية وأيديولوجية مع الولايات المتحدة، حتى إلى التحالف مع بلدان بعيدة على غرار فنزويلا ودعم منظمات على غرار طالبان التي لا يجمعها بها جامع ما خلا عدائها للولايات المتحدة.

ويكمن الواقع الثالث في أن إيران تتمتع الآن بنفوذ واسع في العراق من خلال علاقاتها مع التنظيمات الشيعية المختلفة. ولا شك في أن هذا النفوذ يرقى إلى ما قبل الغزو الأميركي للعراق لكنه تعاظم أكثر بعده. وقد بدأ هذا النفوذ بالاتساع إبان الثمانينيات وازداد في التسعينيات عندما عبرت ثلّة من علماء الدين الشيعة الحدود لاجئةً إلى إيران هرباً من إمعان صدام حسين في قمع الشيعة الذين حاولوا التمرّد عليه عقب حرب الخليج الأولى بتشجيع من الولايات المتحدة لكن في النهاية من دون أي دعم فعلي منها. وفي حين هرب المعارضون

العلمانيون للنظام العراقي إلى الغرب، تقاطر علماء الدين الشيعة إلى إيران لجوّها الذي ألفه العديد منهم عند دراستهم فيها. ورحبّت بهم إيران بذراعين مفتوحين لأسباب دينية ولمصالح الدولة فيها على حدّ سواء. فمن الطبيعي بمكان أن يستقبل نظام ديني رجال دين عانوا الأمرّين اضطهاداً غير أن القضية كانت أكبر من الدين وحده. فإيران ساعدت أيضاً في تنظيم الحركات السياسية وسلّحت ميليشياتها علماً أن الأحزاب الشيعية الرئيسة الفاعلة اليوم في العراق نظّمت ميليشياتها ودرّبتها في إيران لاسيما إبّان التسعينيات.

وبشكل عام، تسعى طهران الآن إلى تشجيع الحكم التابع للشيعة والمؤيّد لها وإلى إبقاء الولايات المتحدة منشغلة وبمنأى عنها، غير أنها تريد في الوقت عينه الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وتلافي انعدام الاستقرار بالكامل. وقد أدى هذا السعي إلى ولادة إستراتيجية معقّدة من ثلاث شعب: 1) تشجيع الديمقراطية الانتخابية كوسيلة لتوليد الأكثرية أي الحكم الشيعي، 2) تعزيز درجة من الفوضى لا تقود إلى انهيار العراق بالكامل، و3) الاستثمار في مجموعة واسعة من الفصائل العراقية المتنوعة والمتنافسة أحياناً. وكنتيجة لذلك، تغدو إيران متمتعة بموقع قوي يسمح لها بحماية مصالحها مهما تنوّعت السيناريوهات السياسية. فهي قدّمت الدعم لجميع الفصائل والميليشيات الشيعية الكبرى وتشير بعض الأدلة حتى إلى أنها وسّعت نطاق دعمها ليطال مجموعات سنية. وبهذه الطريقة، تضمن إيران استمرار نفوذها في ظلّ أي سيناريو ديمقراطي، بما أن التوزيع السكاني من شأنه أن يضمن دوماً سيطرة الأحزاب الشيعية على أكثرية المقاعد في البرلمان في أي انتخابات نزيهة قد تتم، أو في حال صارت اليد الطولى للميليشيات. وبما أن إيران قادرة على المحافظة على نفوذها في عراق ضعيف في ظلّ سيناريوهات متنوّعة، فإنها تتمتع بقدر من المصداقية عندما تؤكد عدم رغبتها في انقسام العراق أو غرقه في وحول الفوضى العارمة. والمفارقة أن النتائج التي لا تريدها إيران أي انقسام العراق أو الفوضى العارمة هي نفسها التي ترفضها الولايات المتحدة.

أما الواقع الرابع فهو خلو جعبة الولايات المتحدة، ما خلا التدخل العسكري، من أي أداة قوية ترغم بها النظام الإيراني على تغيير سياساته. فإيران قررت في مرات معدودات التعاون بشروطها وخدمة لمصالحها، غير أن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة في موقع قوي يخوّلها دفع إيران إلى الانصياع لمطالبها، لاسيما في الوقت الراهن. فالجيش الأميركي يتخبّط في الوحول العراقية وأسعار النفط مرتفعة ارتفاعاً يكاد يصبح

قياساً وهي على الأرجح ستبقى مرتفعة بسبب تزايد الطلب من الصين والهند المستهلكتين للطاقة أيّما استهلاك. ومن غير المرجّح أن تفعل العقوبات فعلها في ظلّ هكذا ظروف خصوصاً أنه من الواضح أن ليس كافة البلدان ستعمد إلى التقيّد بها. من جهته، يشكّل الخيار العسكري خطراً بالغاً على الولايات المتحدة لما قد ينجم عنه من خطر الرّد بالتعرّض للمصالح الأميركية وحتى الأنظمة المؤيدة لها في منطقة الخليج بالإضافة إلى كلفته السياسية الباهظة على الإدارة والحزب الجمهوري.

أما الواقع الخامس فأقلّ سوداوية. فصحيح أن إيران تربطها بالولايات المتحدة علاقة غاية في التعقيد اتسمت بالعداوة منذ الثورة الإسلامية في العام 1979 وصارت أشد عداوة في الوقت الراهن حتى نتيجةً لمعارضة واشنطن للطموحات النووية الإيرانية ودعمها المالي لمساعي «تعزيز الديمقراطية» والأسلوب العدائي الاستثنائي الذي ينتهجه الرئيس أحمدي نجاد، غير أن الماضي شهد مع ذلك مرات عدة استعداد إيران الدينية حتى لإبرام صفقات مع الولايات المتحدة. فهي عملت مع الولايات المتحدة في الثمانينيات على صفقة باتت معروفة بفضيحة إيران كونترا سُمح فيها لإيران بشراء معدات عسكرية أميركية سراً كي تستخدم بعدها إدارة ريغان أموال الصفقة لتسليح ميليشيات كونترا المعادية للنظام الاشتراكي في نيكاراغوا على الرغم من رفض الكونغرس الواضح لهذه المسألة. ومؤخراً، أدت إيران دوراً حاسماً في المساعدة في تشكيل حكومة ما بعد طالبان في أفغانستان بالتعاون مع الولايات المتحدة لتجد نفسها بعد فترة قصيرة مُدانة كجزء من محور الشرّ. وفي ربيع العام 2003، أي بُعيد استيلاء القوات الأميركية على بغداد في أقل من ثلاثة أسابيع، أرسلت الحكومة الإيرانية رسائل عدة إلى إدارة بوش أعربت فيها عن رغبتها في معالجة نقاط خلافاتها المشتركة. وفي الاقتراح الذي قدّمته إيران، عرضت على الإدارة الأميركية تعاونها معها حول موضوعي الملف النووي والعراق مقابل التزام الولايات المتحدة باعترافها بالجمهورية الإسلامية وبمصالحها الأمنية. كذلك، أعربت إيران عن استعدادها دعم حل الدولتين في فلسطين، وإيقاف الدعم المادي لمجموعات المعارضة الفلسطينية وتسهيل تحوّل حزب الله إلى «مجرّد تنظيم سياسي في لبنان» في إطار اتفاق شامل. بيد أن الولايات المتحدة ارتأت، لأسباب عدة، ألا تمضي قدماً في المبادرة وألا تعترف بها حتى.

بعبارة أخرى، أظهرت إيران أنها مستعدة لتفضيل مصلحة الدولة على الأيديولوجيا عندما تقتضي مصلحتها ذلك. لكن عندما لا يخدم هذا التفضيل أغراضها، بوسع إيران

أن تظهر عداءً شديداً للولايات المتحدة فقادتها لا يتورعون عن إبداء ملاحظات بغيضة من شأنها القضاء على الثقة وجعل الرأي العام في الولايات المتحدة يستشيط غضباً.

الكتلة السورية اللبنانية

يسود الاعتقاد في واشنطن بأن العلاقة بين سوريا ولبنان هي علاقة ثنائية بين «الخير والشرّ»: فهي تنظر الى الازمة على أنها صراع بين «قوى الديمقراطية» المتمثلة بتحالف 14 آذار وبين «قوى الاستبداد» المتمثلة بتحالف 8 آذار بقيادة حزب الله والمدعونة من سوريا وايران. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد تقع الكتلة السورية اللبنانية في نظر الادارة الاميركية الحالية في قلب صراعين واسعي النطاق أحدهما بين «الديمقراطية والاستبداد» والآخر بين الولايات المتحدة وإيران.

وصحيح أن في هذا التصوير جزأً من الواقع، فالنظام السوري تجمعه بلا شك علاقة قوية بإيران وبحزب الله، غير أنه لا يخلو أيضاً من المبالغة: ففي حين واجه تحالف 14 آذار حملة اغتيالات تبدو مدعومة من سوريا تستهدف أعضاءه وقاوم ضد عودة الهيمنة السورية الى لبنان، فإنه في الوقت نفسه تكتّل من السياسيين يسعون ايضا إلى ضمان مصالحهم السياسية والطائفية الخاصة في الحلبة السياسية اللبنانية. وفي حين شكّلت «انتفاضة الاستقلال» او «ثورة الأرز» ردة فعل وطنية مهمة على الهيمنة السورية، فإنها لم تكن بالكامل «نهضة ديمقراطية» وفشلت في تجاوز الانقسامات الطائفية التي ما انفكت مذّاك في تزايد. وقضى القانون الانتخابي ومعه التحالفات الانتخابية التي عقدتها قوى 14 آذار بغية الفوز بالانتخابات البرلمانية في العام 2005 على الكثير من آمال جمهور 14 آذار في الاصلاح . وفي الوقت عينه، حافظ حزب الله على تحالفه مع سوريا على الرغم مما ظهر في اول التحقيق الدولي من تورط لسوريا في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وحاول منع تشكيل محكمة دولية للمحاكمة في القضية. أما قائد الجيش الأسبق الجنرال ميشال عون الذي كان من أبرز مناهضي سوريا وحزب الله من منفاه في فرنسا، فسرعان ما شكّل معهما تحالفاً عند عودته إلى لبنان. وعموماً، يكمن الجزم أن الواقع في كلّ من لبنان وسوريا هو أشدّ تعقيداً بأشواط مما تصوّره إدارة بوش.

سوريا

يكمن الواقع الأوّل لسوريا في وضع داخلي لم يشهد إلاّ تغيّراً جزئياً مع مرور الوقت على الرغم من انتقال السلطة من حافظ الأسد إلى ابنه بشّار في العام 2000. فسوريا خاضعة لنظام بعثي سلطوي ابتعد إلى حد كبير عن أيديولوجيته القومية والاشتراكية من غير أن يصبح أكثر تحرراً. ويخضع هذا النظام بدوره لأقلية علوية مصممة على الحفاظ على سلطتها مهما كان الثمن.

وقد أظهر الرئيس بشار نفسه لبرهة من الزمن أكثر تحرراً من والده، بل وإصلاحي، غير أن ما سُمي بربيع دمشق الذي تلا تسلمه مقاليد الحكم سرعان ما ذبلت زهوره. وباتت مساعي الإصلاح المبذولة التي ما برحت جارية محصورة بمحاولة تحسين الفعالية الإدارية والأداء الاقتصادي لا أكثر.

أما الواقع الثاني الذي لم يتغيّر بدوره إلاّ قليلاً على الرغم مما بذلته الولايات المتحدة من جهد فهو إصرار سوريا على الحفاظ على دور اساسي في لبنان. أما الواقع الأشدّ تعقيداً والأقل سوداوية كما في حالة إيران فهو أن السياسة الخارجية لسوريا المتعلقة بمواضيع أخرى غير لبنان هي أقل ثباتاً. فسوريا تريد حماية مصالحها لا نشر عقيدة ما وهذا ما يجعلها بلداً من الصعب التعامل معه لكنه يتيح أيضاً بعض الفرص.

وقد مرّت السياسة الخارجية السورية منذ السبعينيات عبر مرحلتين مختلفتين أولاهما تمتد من السبعينيات حتى التسعينيات اعتمدت سوريا فيها سياسة عملية إلى أقصى الحدود. فهي لم تثق بالولايات المتحدة وعارضت سياساتها في الشرق الأوسط، لكنها وضعت انتقادها جانباً عندما اقتضت مصلحتها ذلك. وهي لم تتفق قط مع الولايات المتحدة وسعت إلى التحالف مع غير الأميركيين لكنها لم تعادهم قط إلى حدّ يُستفزون معه للردّ بقوة. وحافظت سوريا على علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفييتي ولاحقاً مع إيران الثورة مؤكدة بذلك استقلالها وتشدّدها.

وبدأت مرحلة جديدة مع وفاة الرئيس حافظ الأسد في العام 2000 وتسلّم ابنه بشّار مقاليد الحكم. وتزامن هذا الانتقال في سوريا مع تغيّر في الجانب الأميركي تمثّل تحديداً باستبدال السياسة المعتمدة سابقاً مع سوريا في الشرق الأوسط والمستعدة للقبول بها لاعباً مشاكساً لكن يمكن الاعتماد عليه في النهاية إلى حدّ كبير، بسياسة أخرى جديدة قائمة أكثر على

الأيديولوجيا. وقد نظرت السياسة الثانية إلى معارضة سوريا للنفوذ الأميركي في المنطقة وإلى تحالفها مع إيران وسيطرتها المستمرة على لبنان ودعمها لحزب الله والمجموعات الفلسطينية المتشددة وقررت ألا تمهل النظام السوري أي فرصة.

وساهم اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول من العام 2000 وانتخاب آريل شارون رئيساً للوزراء بعد خمسة أشهر في زيادة الوضع سوءاً عبر القضاء على عملية السلام التي كانت سوريا مشاركة فيها وعبر القضاء تالياً على حاجة الولايات المتحدة إلى التعاون مع النظام في دمشق. ومع مرور الزمن علقت سوريا والولايات المتحدة في مواجهة حول العراق ولبنان. وعلى الرغم من أن سوريا أدانت هجمات 11 أيلول الإرهابية ضد الولايات المتحدة وسارعت إلى تقديم معلومات استخباراتية حول تنظيم القاعدة وغيرها من الشبكات الإرهابية التي كانت ترصدها، فإنها وضعت حداً لتعاونها إزاء الاحتلال الأميركي للعراق اعتقاداً منها أنّ من شأنه زعزعة الاستقرار في المنطقة وتغيير ميزان القوى الإقليمي بشكل لا رجعة عنه وتشكيل تهديد مباشر لسوريا وحليفتها إيران. وكنتيجة لذلك، لم تحرّك سوريا ساكناً لضبط تدفق المقاتلين الساعين إلى دخول العراق للانضمام إلى حركات التمرّد وللقيام غالباً بهجمات انتحارية، ولم تحرّك ساكناً أيضاً لضبط تدفق الأسلحة كما انها عزّزت علاقاتها بإيران.

وفي حين أثار دور سوريا في تدفق المقاتلين والأسلحة إلى العراق حفيظة إدارة بوش، قرّرت واشنطن في المقابل وضع حدّ للوجود السوري في لبنان الذي دخلته القوات السورية عام 1976 بعد أن وافقت إسرائيل والولايات المتحدة على الوجود السوري مقابل التزام صريح بعدم الدخول الى الجنوب اللبناني. وفي العام 1990، سمحت الولايات المتحدة لسوريا بتوسيع نطاق وجودها إلى كامل الأراضي اللبنانية لأنها كانت بحاجة لدعم سوريا في الحرب الرامية إلى طرد العراق من الكويت ولأن سوريا بدت اللاعب الوحيد القادر على إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية. وقد استمرت هذه الموافقة الأميركية على سيطرة سوريا للبنان وإدارتها شؤونه من العام 1990 حتى العام 2003.

وقد غيّرت معارضة سوريا للاجتياح الأميركي للعراق المعادلة دافعة الكونغرس الأميركي إلى سنّ قانون «محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية» في كانون الأول من العام 2003. ودعا القانون سوريا إلى «وقف دعمها للإرهاب وإنهاء احتلالها للبنان ووقف تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، ووقف استيرادها غير القانوني للنفط العراقي وشحناتها غير القانونية

المحمّلة بالأسلحة وغيرها من القطع العسكرية إلى العراق»، وسمح للرئيس الاميركي بفرض عقوبات انتقائية على سوريا في حال لم تتجاوب الحكومة السورية.

وعلى الرغم من وضع العلاقات السورية الأميركية المتوترة ودور سوريا المستمر في الوضع اللبناني ونزعتها إلى أداء دور ممانع للسياسة الميركية في المنطقة، فإن الاحتمال ما برح وارداً أن تُدفع سوريا ، باللين حيناً وبالضغط حيناً آخر، إلى اعتماد سياسات عملية أكثر. وقد جدّدت المساعي الأميركية التي أعيد إحياؤها بغية إعادة إطلاق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية والتي انتهت باجتماع أنابوليس في تشرين الثاني 2007، آمال سوريا باستعادة سيادتها على هضبة الجولان. وشاركت سوريا في الاجتماع وبدت مصممة على الأقل على استعادة علاقاتها مع الدول العربية على الرغم من غياب أي تغيير جلي في موقفها حيال لبنان. وفي حين لم يكن واضحاً مدى استعداد سوريا للتسوية على قضايا أخرى لاستعادة أرضها، بدا جلياً فشل سياسة المواجهة. وفي حين أخرجت الولايات المتحدة سوريا من لبنان، فوصل الوضع ايضا في لبنان الى حالة الشلل.

لبنان

في الوضع الراهن في لبنان مستويات عدة أولها أن المؤسسات الأمنية للدولة ما برحت، على الرغم من انسحاب القوات السورية، غير مسيطرة على كامل البلاد وهي بالتالي لم تستطع حتى الآن احتكار القوة الذي يعدّ حجر الأساس في بناء الدولة. إذ ما زالت أراضٍ واسعة من البلاد بما فيها الضاحية الجنوبية لبيروت وغالبية الجنوب واجزاء من البقاع خاضعة لسيطرة حزب الله. كذلك، ما انفكّت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين خارج السيطرة اللبنانية وما فتئت الشبكات الأمنية السورية تحافظ لنفسها على وجود سريّ.

أما الواقع الثاني فمفاده أن سوريا حافظت على نفوذ سياسي قوي عبر حليفها الأساسي حزب الله وصلاتها برئيس مجلس النوّاب وزعيم حركة أمل نبيه برّي وحليف جديد غير مباشر في الطائفة المسيحية هو الجنرال ميشال عون المناهض سابقاً لسوريا. ومن خلال حزب الله وهاتين الشخصيتين، تمكنّت المعارضة من حصار وسط بيروت ومنع البرلمان من عقد أي جلسة، وشلّت الحكومة. وفي البداية، بدت المحاولات الدولية الرامية إلى انهاء دور سوريا كلاعب اساسي في لبنان مشرفة على النجاح. فعاودت الولايات المتحدة التركيز على تطبيق قانون محاسبة سوريا الذي كانت قد تجاهلته وأصرّت على تطبيق قرار مجلس

الأمن رقم 1559 الصادر في آب من العام 2004 والداعي إلى عدم التدخل في الانتخابات الرئاسية اللبنانية وإلى انسحاب سوريا فوراً من لبنان. كما خطّطت لاعتماد مجلس الأمن القرار رقم 1595 الذي أنشأ لجنة للتحقيق في اغتيال رفيق الحريري. فسحبت سوريا قواتها في نيسان من العام 2005 بعد بقائها 29 عاماً في لبنان.

وبات نظام الرئيس بشّار الاسد مهزوزاً لاسيما بعد أن وجّه التحقيق الأولي في الاغتيال أصابع الاتهام إلى سوريا. غير أن النجاح المحقّق لم يدم طويلاً إذ سرعان ما أعاد بشّار إثبات نفسه داخلياً شأنه في ذلك شأن حلفاء سوريا في لبنان. وأظهر حزب الله قوة كبرى في الانتخابات وظلّ ملتزماً تحالفه مع سوريا وإيران وأعرب عن معاداته الثابتة للنفوذ الأميركي في لبنان.

أما الواقع الثالث فهو أن التهافت على السلطة منذ الانسحاب السوري زاد من حدة الطائفية وأنشأ مستوى من قطبية لم يُر لها مثيل منذ الحرب الأهلية. فاغتيال رئيس الوزراء الأسبق الحريري وسلسلة الاغتيالات التي تلته والتي يلقي الكثيرون بلائمتها على سوريا، أرغمت جميع الأطراف على الانحياز إلى هذا أو ذاك، فباتت الساحة السياسية اللبنانية منقسمة انقساماً شديداً وصريحاً بين قوى مناهضة لسوريا وأخرى متحالفة معها. وأدّت المظاهرات الحاشدة المتنافسة في بيروت في مطلع آذار التي تنافس فيها كلّ من الطرفين لإظهار مدى تأييد الناس له إلى تسمية الفريقين المتنافسين: قوى 14 آذار المناهضة لسوريا وقوى 8 آذار المؤيدة لها.

ولم تساهم الانتخابات المنعقدة في مطلع الصيف إلا في زيادة الانقسام. فالانتخابات التي جرت على أساس قانون انتخابي قديم من صنيعة السوريين يتلاعب بالدوائر الانتخابية أججت نار الفتنة وأقصت فئات كبرى من الناخبين وأتت ببرلمان يمكن التشكيك في شرعيته. علاوة على ذلك، صار بناء تحالف حاكم من الصعوبة بمكان بعدما غادرت شخصية سياسية بارزة في الطائفة المسيحية هي ميشال عون التحالف المناهض لسوريا وانضمت إلى صفوف حزب الله في المعارضة مصطحبة معها قسماً كبيراً من الطائفة المسيحية. وكما حصل مرات عدة في الماضي، قضى التنافس الداخلي على محاولات تحقيق الوحدة والاستقلال في لبنان.

وازداد الوضع انقساما بفعل حرب صيف العام 2006. فبدلاً من هزم حزب الله كما تصوّرت الولايات المتحدة وإسرائيل خلّفت الحرب مفعولاً معاكساً فهي عزّزت موقع

حزب الله وأضعفت الحكومة اللبنانية. وسارع حزب الله الخارج منتصراً من حرب وصفها «بالنصر الإلهي» إلى تحويل نجاحه في حرمان إسرائيل من نصر ميداني إلى تفوّق سياسي. ومع نهاية العام، كان الوزراء الشيعة في حكومة التحالف قد استقالوا مسبّبين شلل كلٍّ من الحكومة والبرلمان. ووصل الوضع إلى أفق مسدود فعلياً في تشرين الثاني من العام 2007 عندما انتهت ولاية الرئيس اميل لحود من دون أن تقدر الأكثرية الحاكمة على انتخاب رئيس من اختيارها ومع عجز البرلمان عن الاتفاق على مرشح توافقي مقبول من القوى المؤيدة لسوريا والمناهضة لها على حدّ سواء.

ختاماً، ما انفكت الوقائع الجديدة في كلّ من سوريا ولبنان تضع أمام إدارة بوش تحديات معقدة. فمن خلال مواجهة سوريا في لبنان اضعفت الولايات المتحدة النفوذ السوري لكنها لم تنهيه. ولم تستطع الولايات المتحدة ان تغيّر الواقع الانقسامي للحياة السياسية في لبنان ولا التداخل بين الانقسامات الداخلية والارتباطات الخارجية.

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

طوال العقدين المنصرمين نشأ تدريجاً إجماع دولي قوي يدعم حلّ الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتم الخوض صراحة في تفاصيل ذلك الحلّ حتى صارت كلّها مفهومة من قادة الطرفين ومن غالبية اللاعبين الدوليين أيضاً. ويشرح هذا الإجماع الناشئ التصريحات المكرّرة مراراً وتكراراً والمشيرة إلى أن الصراع معروفٌ حلّه. غير أن هكذا زعم، وإن كان وصفاً دقيقاً للإجماع الدولي، يخفي مشكلة أدهى: فالوقائع على الأرض قضت تقريباً بالكامل على قابلية حلّ الدولتين للحياة. لذا يكمن التحدي السياسي الأكبر للقيادة الأميركية في عكس الوقائع التي تقضي على حلّ الدولتين أو إيجاد حلّ بديل. ولا ريب في أن أياً من المهمتين سيتسم بالصعوبة البالغة، بيد أن الفشل في التحرك واقعياً نحو أي من الاتجاهين من شأنه إذكاء نار السخرية واليأس السياسيين في المنطقة وعرقلة السلوك العام للدبلوماسية الأميركية حتى في القضايا التي تبدو غير ذات صلة.

ويعزا احتضار حلّ الدولتين إلى فراغ السلطة الفلسطينية وإلى عدم اعتقاد الفلسطينيين أو الإسرائيليين حقاً بأن حلّ الدولتين قابل للحياة وإلى عدم ثقتهم بالتزام الطرف الآخر به

بطريقة فعلية وإلى أن مؤسسات الدولة اللازمة من أجل التوصل إلى هكذا اتفاق وتنفيذه بنجاح تقطّعت أوصالها شرّ تقطيع على الجانب الفلسطيني. وإذا ما كانت قدرة القيادة الفلسطينية محلّ تشكيك فالعزيمة السياسية لإسرائيل والولايات المتحدة محلّ تشكيك أيضاً. فواشنطن لم تطلق قط أي مبادرة دبلوماسية مستدامة من أجل العمل وفق حلٍّ لا يلقى دعماً شديداً من القيادة الإسرائيلية. وفي حين يظهر قسم من القيادة الإسرائيلية بوادر تصميم على المضي قدماً بحلّ الدولتين جعلت أربعة عقود من السياسات من الصعب جداً سياسياً بالنسبة إليهم العمل على أساس هكذا قناعات. ومما لا شك فيه أن الوقائع التي أنشأتها إسرائيل على الأرض على غرار المستوطنات والحواجز والطرقات الجديدة التي تقسّم الضفة الغربية إلى مناطق منفصلة (عشرة مناطق بحسب دراسة صادرة عن البنك الدولي) تشكّل عراقيل خطيرة بالفعل.

وقد تعرّضت إدارة بوش لانتقاد لاذع بسبب انسحابها من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي الواقع، مع تسلّم القيادة الأميركية الجديدة مقاليد الحكم غداة انهيار عملية سلام استمرت عقداً كاملاً، عمدت الولايات المتحدة فعلاً إلى الردّ عبر التخفيف جذرياً من التزامها الدبلوماسي بقضية السلام الإسرائيلي الفلسطيني. غير أن الساحة الإسرائيلية الفلسطينية لم تكن بمنأى عن رؤية إدارة بوش الجسورة الرامية إلى تحقيق تحوّل إقليمي. وأظهرت جسارة بوش نفسها بطرق ثلاث. أولاً، كان بوش أول رئيس أميركي منذ أجيال يستخدم «فلسطين» كاسم علم. فالسياسية الأميركية تحوّلت منذ العام 1967 ببطء شديد من العداء الخالص لفكرة قيام الدولة الفلسطينية إلى الافتراض الضمني أن هذه الدولة ستكون النتيجة الحتمية للمفاوضات. وفي الواقع وحدها الأيام الأخيرة من ولاية الرئيس كلينتون شهدت انتقال الدعم الأميركي لقيام دولة فلسطينية إلى العلن بينما لم يتوانَ الرئيس بوش مراراً وتكراراً عن دعم مثل هذه النتيجة. ثانياً، أطلق الرئيس بوش «أجندة الحرية» للتحول الديمقراطي الإقليمي أساساً من أجل فلسطين لا العراق. ففي حزيران من العام 2002، دعا الرئيس إلى إصلاح سياسي ودستوري شامل كشرط لدعم المساعي الأميركية لفكرة الدولة الفلسطينية. ثالثاً، ضاعف بوش إلى حد كبير المساعي الرامية إلى مكافحة الإرهاب الفلسطيني. وقادته الانتفاضة الثانية إلى التخلي عن مساعيه الهادفة إلى تعزيز مواقع قادة فلسطينيين أقوياء قادرين على القيام بالتزامات أمنية وبتطبيقها علماً أنّ هذه الالتزامات تندرج ضمن ما تعهدت به الولايات المتحدة كنتيجة لعملية أوسلو. كما انتقل بوش إلى أبعد من مجرد عزل من تراه

الولايات المتحدة «موصوماً بالإرهاب» فسعى سعيه الدؤوب من أجل الإطاحة به. ودعمت الولايات المتحدة حصاراً إسرائيلياً على ياسر عرفات في العام 2002 ومن ثمّ عملت على إحكام قبضة فتح على السلطة الفلسطينية وهو ما لا يمُكن تعريفه من وجهة نظر قانونية سوى بانقلاب على حماس بعد فوزها في انتخابات العام 2006.

بيد أنّ إدارة بوش لم تولِ عملية السلام أهمية تُذكر، فاعتمدت بدلاً من ذلك مجموعة سياسات قلّلت من شأن صنع السلام الإسرائيلي الفلسطيني أو ألحقته بالمطالبة بالإصلاح الفلسطيني. وصحيح أن صنع السلام والإصلاح يمكن ربط أحدهما بالآخر (ولعلّ من العيوب الأساسية التي وصمت حقبة أوسلو كان غياب الربط كلياً بين الاثنين)، غير أن وقائع الوضع الفلسطيني جعلت خيار إدارة بوش بالإصلاح الآن والسلام لاحقاً خياراً لا يمكن تحقيقه. إذ كان من المستحيل إرساء ديمقراطية في دولة لا وجود لها وفي جوّ يعجز فيه البرلمان عن تحقيق النصاب بسبب زجّ العديد من نوّابه وراء القضبان. ولم يكن ممكناً تعزيز الديمقراطية على يد إدارة سعت سعياً دؤوباً إلى عكس نتائج العمليات التي شجّعتها كدعمها إجراء الانتخابات البرلمانية المؤجلة لفترة طويلة ومن ثم محاولتها تقويض النتيجة. ولا يمكن مطلقاً التوفيق بين تقويض المؤسسات الفلسطينية والتوقّع منها في الوقت عينه القيام بالتزامات وتطبيقها ضد العنف.

وحده صيف العام 2007 شهد انخراط إدارة بوش في دبلوماسية مستدامة رفيعة المستوى لمعالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومع ذلك، لا يبدو ذلك الجهد المبذول الناجم عنه مؤتمر أنابوليس مؤدياً إلى أيّ تسوية في القريب العاجل. ومن السهل بمكان تحديد العيوب الكامنة في المقاربة وهي: عدم وضوح مسار العملية على الإطلاق، والمشاركة الخجولة للرئيس الأميركي شخصياً، وعدم تحديد أهداف وغايات وآليات ثابتة، بالإضافة إلى التوقيت الذي يكاد لا يجد لاختياره تبريراً. ومع ذلك وبسبب جميع هذه الانتقادات المشروعة، من المهم بمكان الإشارة إلى إحراز بعض التقدم مقارنة بالمساعي الأميركية السابقة لاسيما في مجال الاستعداد لمعالجة القضايا الجوهرية في الصراع بدلاً من تأجيلها والنجاح الملفت في استقطاب دعم البلدان العربية المجاورة للعملية. أما في حال بدت المبادرة التي أطلقتها إدارة بوش في العام 2007 أقلّ من واعدة، فليس السبب كامن وحده في العيوب المتأصلة في المحاولة نفسها بل هو أيضاً كامن في تغيّر الأرضية التي بُنيت عليها المساعي الدبلوماسية الأميركية. والحق أن العديد من التغييرات الأكثر إثارة للقلق وقع إما مع تجاهل الولايات

المتحدة له أو مع دعمها إيّاه.

وليس التوتر المتأصل في السياسات وحده من أدى إلى المعمعة الحالية بل أيضاً الطريقة التي كانت تنفّذ عبرها السياسات. فهنا أيضاً أعاق الواقع تقدّم الأهداف، ولم تبذل الإدارة أي جهد مستدام بغية إنشاء عملية تحقّق أيّاً من الرؤى الجسورة التي عبّر عنها الرئيس. بل والأسوأ، أنه في المرات المعدودات التي سعت فيها الولايات المتحدة إلى أداء دور رفيع المستوى ومباشر أكثر، لم تتسم المساعي المبذولة إذّاك بالعشوائية فحسب بل أيضاً بقصر النظر وأحياناً بالتناقض. ففي نيسان من العام 2002، عندما أُرسل كولن باول إلى المنطقة، كاد البعض في الإدارة أن يتبرّأ منه علناً. وبعد أن قدّم بوش رؤيته لدولة فلسطينية في حزيران من العام 2002، لم تقدّم إدارته سوى دعم ضئيل للإصلاح السياسي ما خلا المساعي الرامية إلى إقصاء ياسر عرفات. وعندما أدّت تلك المساعي إلى تعيين محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للوزراء، استقبلت الولايات المتحدة بطل الإصلاح الفلسطيني الجديد المفترض بذراعين مفتوحين لكنها سرعان ما تركته لاحقاً يقلع شوكه بيديه في جوّ داخلي ودولي محفوف بمخاطر شديدة. وصادق بوش علناً على خريطة الطريق للسلام في اجتماع له مع رئيس الوزراء البريطاني توني بلير غير أنه لم يقم بأي تحرّك جدي لدعمها. وأدى الانسحاب الإسرائيلي من غزة إلى التدخل المباشر لوزيرة الخارجية الأميركية لضمان اتفاق حول الحركة والعبور لكن الولايات المتحدة اعتصمت فعلياً بالصمت إزاء بقاء ذاك الاتفاق حبراً على ورق لا أكثر. وسمح التدخل الأميركي مجدداً في كانون الثاني من العام 2006 للفلسطينيين بإجراء انتخابات تشريعية نزيهة لكنه سرعان ما أدى إلى جهد أميركي فوري لقلب النتيجة عبر أي وسيلة ممكنة.

واتسع نطاق قصر نظر إدارة بوش إزاء القضايا المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني ليطال حتى الساحة الداخلية الأميركية. فالإدارة، شأنها في ذلك شأن بعض سابقاتها، غالباً ما بدت وقفت مكتوفة الأيدي أمام سعي الكونغرس إلى تحويل أقسى نسخة عن السياسة الراهنة إلى تشريع قائم. وقد أدى تكتيف الأيدي هذا إزاء أفعال الكونغرس الآن إلى إنشاء واقع جديد صعُب معه تقديم المساعدة للمؤسسات الفلسطينية وحُكم بموجبه على أي محاولة للسير على درب الوحدة الوطنية الفلسطينية بالوقوع فوراً على جملة من القيود القانونية. وهكذا بات حتمياً على أي رئيس عتيد أو رئيسة عتيدة للولايات المتحدة مواجهة عراقيل لا يفرضها ما قام به سلفهما من التزامات سياسية فحسب بل أيضاً

التشريعات التي تكون أحياناً بالغة القسوة أو أحياناً أخرى محدودة الأحكام لا أكثر.

وكانت النتيجة أن أشرفت إدارة ملتزمة علناً بحلّ الدولتين على دقّ آخر المسامير في نعش هذا الحلّ، وأن عارض رئيس ملتزم صراحة بالديمقراطية من اللحظة الأولى أول حكومة منتخبة انتخاباً نزيهاً في فلسطين لأن حماس الفائزة فيها تعدّ من وجهة النظر الأميركية منظمة إرهابية. وأدى هذا الوضع إلى انهيار تجربة ديمقراطية حقيقة وإن شابتها بعض الشوائب. فحماس أظهرت إشارات متناقضة حول قدرتها على التطوّر إلى أبعد من مواقفها المتطرفة، ومن غير الواضح مطلقاً ما إذا كانت لتتطوّر بما يكفي للسماح بإطلاق أي عملية دبلوماسية ذات مغزى. غير أن التطور الأبرز الواحد المتمثّل بتشكيل حكومة وحدة وطنية واستعداد حماس للسماح لمحمود عباس بالتفاوض اعتبرته الولايات المتحدة بمثابة انتكاسة وعملت بجدّ على تقويضه. وكانت النتيجة أن علق الفلسطينيين بين سلطات ثلاث: أولها حكومة غير ديمقراطية من الوزراء (برئاسة سلام فيّاض الذي لم ينل حزبه سوى حصة ضئيلة في انتخابات العام 2006)، وثانيها حركة فتح المنقسمة أشدّ الانقسام التي رفضها الفلسطينيون في العام 2005 باعتبارها منظمة فاسدة غير فعّالة، وثالثها حركة حماس المتشددة التي باتت ممسكة بمقاليد السلطة بشكل غير قانوني في غزة بعد فوزها في انتخابات قانونية في كافة الأراضي الفلسطينية.

وصحيح أن إدارة بوش ورثت عن سابقتها وضعاً صعباً في الميدان الإسرائيلي الفلسطيني لكنها قد تكون بصدد تسليم مهمة مستحيلة لخليفتها. فالخيارات الدبلوماسية المتاحة ليست نادرة فحسب، بل أن أعمدة بناء أي مسعى دبلوماسي قد انهارت أيضاً. و انقسمت القيادة الفلسطينية ونشأت حكومتان متنافستان أحدهما ترفض المفاوضات السياسية مع إسرائيل رفضاً قاطعاً. وباتت المؤسسات الفلسطينية مسيّسة ومنقسمة إلى أبعد الحدود ومجرّدة في غالب الأحيان من أي كفاءات ومترنحة على شفا الانهيار. من جهتها، صارت القيادة الإسرائيلية ضعيفة وغير قادرة (بل وربما غير مستعدة) للاستفادة من انهيار حلم إسرائيل الكبرى الذي منع أي حلّ تفاوضي لجيلين من الزمن.

ولا تقع المشكلة ببساطة على المستوى السياسي فكلا المجتمعان يظهران علامات اشتداد اليأس والوهن وخيبة الأمل بشكل يجعل من قيام أيّ قيادة شجاعة أمراً يكاد لا يصدّق. من جهتها، تعاني الدول العربية المحيطة، الذي يعدّ انخراطها أساسياً في دعم أي عملية دبلوماسية جديدة، بدورها الانقسام وخيبة الأمل. فالحكومات العربية نجحت لوقت قصير

في العام 2002 في وضع رؤية لحلّ دبلوماسي غير أنها عجزت عن إعداد أي إستراتيجية مشتركة لتحقيق تلك الرؤية. ولا بدّ من الاعتراف بنجاح إدارة بوش في جمع ممثلين عن هذه الدول في أنابوليس، لكن لا يتوقعنّ أحد تحرك هذه الدول إلى ما بعد الدبلوماسية القائمة على الفعل وردّ الفعل في القريب العاجل.

والمضحك المبكي أن إدارة بوش لم يحلُ لها إعادة التركيز على عملية السلام إلا مع تحوّل الظروف إلى ظروف شبه مستحيلة. وبالفعل قامت الإدارة ببضع خطوات نحو إعادة إحياء المفاوضات بدفع من ما تُعرف بالحكومات العربية المعتدلة التي أوضحت للولايات المتحدة أن فرصها في الحصول على الدعم حول الموضوع العراقي من شأنها أن تزداد إذا ما أعادت إطلاق عملية السلام. وقد اتبعت الإدارة في خطواتها مقاربة تختلف عن مقاربة سابقاتها فدفعت نحو إبرام اتفاق سريع حول قضايا الوضع النهائي. علماً أن الولايات المتحدة منذ العام 1967 تردّدت أيما تردّد في الكشف عن تفاصيل أي تسوية نهائية ممكنة. وفي حين جرت استكشافات محدودات في مراتٍ معدودات لوصف شروط التسوية، لم يجرؤ أي قائد أميركي على المضي قدماً بمثل هذه الرؤية في وجه المعارضة الإسرائيلية. ونزعت الولايات المتحدة بدلاً منذ ذلك إلى تحديد القضايا وتسهيل المفاوضات. وقد انتهجت إدارة كلينتون هذا النهج بشكل تام تقريباً تاركةً التفاوض على قضايا الوضع النهائي حتى السنة التي سبقت انتهاء ولايتها ومن ثم متجنّبةً اتخاذ أي موقف علني من تلك القضايا إلى أن لم يبقَ على انتهاء ولايتها سوى أيام معدودات.

وعندما أولت إدارة بوش أخيراً انتباهاً مستداماً ورفيع المستوى إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بدأ في صيف العام 2007 بالتحضيرات لما صار لاحقاً مؤتمر أنابوليس، أظهرت الإدارة حماساً لمعالجة تلك القضايا التي أرجأتها الإدارات السابقة لفترة طويلة من الزمن: فحثّت الإسرائيليين والفلسطينيين على التفاوض على اتفاقية سلام نهائية وساهمت في تحديد شكل الاتفاقية المستقبلي (وإن بشكل عام، على الأقل علناً). ولا يعدّ تصوّر بوش للتسوية بالملف لجهة فحواه (فهو لا يبدو مختلفاً بخطوطه العريضة اختلافاً شديداً عن المحدّدات التي أعلنها الرئيس كلينتون قُبيل مغادرته منصبه). غير أن الملفت هو قبول بوش بضرورة التسوية واستعداده الانخراط شخصياً في سلسلة مبادرات مصمّمة لتحريك عجلة التقدم.

ومع ذلك لا تأخذ هذه المبادرات بالحسبان مدى تغيّر الوضع، بل تبدو مفترضةً أنه من

الممكن إعادة إحياء عملية تؤدي إلى حل الدولتين كما لو أن حماس وفتح ليستا متحاربتين والضفة الغربية وغزة ليستا منفصلتين عن بعضهما البعض والضفة الغربية ليست مقسّمة إلى رقعة داما واسعة تضم مربعات فلسطينية وأخرى إسرائيلية يزداد ثباتها وبالتالي صعوبة إزالتها مع كل يوم يمضي. ويبدو أن إدارة بوش تفترض ضمنياً أن أفق التسوية وتحسين ظروف الضفة الغربية مصحوبين بعقوبات قاسية تُفرض على أي أرضٍ تحكمها حماس من شأنهما ألا يتركا أمام الفلسطينيين سوى خيار الاحتشاد خلف فتح.

مشكلة الانتشار النووي

من بين القضايا غير المتعلّقة ببلدان محددة التي تواجهها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تعدّ قضية الانتشار النووي الأكثر إلحاحاً وخطراً على الولايات المتحدة. وقد تمت مناقشة القضية في واشنطن بشكل أساسي حول إيران وبعيد القصف الإسرائيلي في أيلول من العام 2007 لما زعمت إسرائيل أنه منشأة مثيرة للشبهة في سوريا. بيد أن قضية الأسلحة النووية الإسرائيلية ما فتئت خارج بساط البحث. فالولايات المتحدة ومعها غالبية البلدان في العالم ما برحت غير آبهة إلا لما تطوّره البلدان غير الصديقة لها والأنظمة المارقة من قدرة نووية لأن الانتشار يشكّل مخاطر عدة: أ) يمكن أن تستخدم حكومة ما الأسلحة النووية أو المواد النووية لتصنيع القنابل القذرة أو تمريرها إلى المنظمات الإرهابية، ب) قد تتجرأ إيران إذا ما امتلكت قدرة الأسلحة النووية على التعرّض للدول الأخرى وتشجيع حماس والجهاد الإسلامي على العمل بعدائية أشد ضد إسرائيل، ج) من شأن الانتشار في الخليج أن يعقّد بشكل خطير عمل القوات الأميركية في المنطقة ويهزّ ثقة الدول الصديقة في الحماية الأميركية. بيد أنه من المرجح أن يتسع نطاق الانتشار في المنطقة فقد أعربت جملةٌ من البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن نيتها امتلاك تكنولوجيا معامل الطاقة النووية مشيرةً إلى الحاجة إلى مصادر طاقة جديدة غير كربونية لسكانها المتزايدين وأنظمتها الاقتصادية المتنامية. وليست هذه النية بحد ذاتها مصدر قلق. غير أن المشكلة على المدى البعيد تكمن في إمكانية تغيّر حال البلدان المستقرّة والصديقة وبالتالي إمكانية نشوء أنظمة مارقة جديدة في بلدان طوّرت درجة معيّنة من الدراية النووية.

أما واقع البرنامج النووي الإيراني فهو أن الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية تمكّنت حتى الساعة من لجم الطموحات الإيرانية المتمثّلة في تخصيب اليورانيوم وامتلاك دورة الوقود النووي بدلاً من الاعتماد على طرف ثالث يزوّد إيران بالوقود اللازم لمعامل الطاقة النووية. ويشكّل التوصّل إلى قدرة تخصيب اليورانيوم خطوة هامة من شأنها أن تمكّن إيران لاحقاً من بناء الأسلحة النووية. علماً أن المفاوضات بلغت أفقاً مسدوداً منذ العام 2005.

والحق أن العديد من العوامل أدى إلى هذا الانسداد. أولها نجاح طهران في إخفاء نطاق أنشطتها النووية حتى آب من العام 2002 عندما قدّمت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة المتشددة صوراً من الأقمار الصناعية لمنشآت كبرى تعمل على تحويل اليورانيوم وتخصيبه فضلاً عن مفاعلات مياه ثقيلة. وعندئذ، وافقت طهران، بغيةَ تهدئة النفوس إزاء نواياها، على تعليق كافة أنشطتها النووية الحساسة وعلى القبول بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية منشآتها.

ثانياً، ما إن كُشف النقاب عن وجود برنامج، حتى أخذت الولايات المتحدة موقفاً لا مساومة فيها وراحت تطالب إيران بتفكيكه من دون تقديم مقابل. من جهتها، شرعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا (المعروفة بالثلاثي الأوروبي)، رغبةً منها في أن تثبت للولايات المتحدة إمكانية لجم الطموحات النووية الإيرانية من دون اللجوء إلى القوة، في عملية مفاوضات مع إيران. وفي حين قبلت واشنطن بهذه المحادثات، فإنها شككت علناً بإمكانية تحقيق نتائج إيجابية ودعت إلى تحويل إيران فوراً إلى مجلس الأمن الدولي. وتذمّر المسؤولون الأوروبيون المنخرطون في محادثات الثلاثي الأوروبي مع إيران من خريف العام 2003 حتى ربيع العام 2005 من غياب الدعم الأميركي لمبادراتهم الدبلوماسية ما أدى، بحسب قولهم، إلى القضاء على أي فرصة للتوصل إلى تسوية تفاوضية نظراً إلى أن واشنطن وحدها لا أوروبا كان بوسعها تقديم المكاسب التي سعت إيران إلى تحقيقها (على غرار الضمانات الأمنية)[1].

علاوة على ذلك، عندما أعربت إيران، كما ورد آنفاً، عن رغبتها في حلّ النقاط الخلافية المتعددة مع الولايات المتحدة في العام 2003، لم تمنحها واشنطن أذناً صاغية. كذلك، ما انفك الرئيس ينتقد القيادة الإيرانية ويشجّع الشعب الإيراني على «اختيار مستقبله والفوز بحريته»[2]. وما زاد الطين بَلاً هو تمرير الكونغرس الأميركي في أيلول من العام 2006 قانون دعم حرية إيران الذي فرض عقوبات إجبارية على الكيانات التي تزّود برنامج الأسلحة التقليدية الإيراني بالسلع والخدمات والذي أمّن تمويلاً للمنظمات الساعية إلى تعزيز

الديمقراطية، أي المعارضة منها للنظام، في إيران. أخيراً، بدأت الولايات المتحدة تلمّح إلى احتمال القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية مردّدة بلا كلل ولا ملل أن الخيارات كافة ما زالت مطروحة في التعامل مع إيران.

ثالثاً، عزّزت الحرب في العراق تصميم إيران على المضي قدماً في برنامجها النووي. فبعد تعليق أنشطتها النووية لثلاثة أعوام بعد أن تم الكشف عن البرنامج النووي، أعلنت إيران في العام 2006 عن استئنافها أنشطة تحويل اليورانيوم وتخصيبه المعلّقة على الرغم من إحالتها إلى مجلس الأمن الدولي. (والمفارقة أنه بحسب تقدير وكالاتَ الاستخبارات القومية قررت إيران أيضاً في هذا الوقت التخلّي عن عسكرة قدراتها النووية مع استمرارها في تخصيب اليورانيوم). وما برحت القيادة الإيرانية تعتقد أن «الإذعان» للضغط الأميركي ليس من شأنه سوى عكس الضعف والتسبّب بزيادة الضغط من واشنطن.

رابعاً، عزّزت عواملُ لا سلطة مباشرة للسياسات الأميركية عليها العصيانَ الإيراني. فأسعار النفط المحلّقة، وانتخاب الرئيس أحمدي نجاد، والمصاعب الأميركية في العراق التي خففت من مصداقية التلويح بالعمل العسكري لوقف البرنامج النووي، ساهمت جميعها في تعاظم سلطة إيران ونفوذها على امتداد الشرق الأوسط. وكنتيجة لذلك، وبما أن الرسائل المرسلة في العام 2003 ظلت بلا جواب لم تبدِ إيران أي استعداد للدخول في محادثات ثنائية جديّة مع الولايات المتحدة إذا ما كان الثمن تعليق كافة أنشطة تخصيب اليورانيوم مسبقاً، كما اقترحت وزيرة الخارجية رايس في أيار من العام 2006. بيد أن محادثات ثلاثية غير حاسمة جرت على مستوى السفراء في بغداد بين الولايات المتحدة وإيران والعراق حول الوضع العراقي.

وما خلا إيران، كان لموقف واشنطن المتشدّد من القضية النووية وقعاً مزدوجاً. فهو قد يكون أقنع ليبيا بالإعلان رسمياً عن تخليها عن طموحاتها النووية. علماً أن المسؤولين الليبيين يصرون على أن اتخاذ هذا القرار يرقى إلى ما قبل اجتياح العراق وموقف الولايات المتحدة الصارم من إيران[3]. غير أن البرنامج الليبي لم يشكّل قط مشكلة كبرى. فعلى الرغم من تاريخ معمّر القذافي الطويل المتسم بعلاقات معادية للولايات المتحدة، فإن الرجل بدأ مع أواخر التسعينيات يعيد التفكير في مدى حكمة دعم الإرهاب والعداء للولايات المتحدة ومواجهة العزل الدولي والضيق الاقتصادي اللذين جلبتهما مثل هذه السياسات. وبعد سنوات عدة من المفاوضات السرية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بغية حلّ القضايا المتعلّقة

بالإرهاب، مضى القذافي أكثر إلى الأمام كاشفاً عن النطاق الكامل لبرامج الصواريخ والأسلحة الكيميائية والبيولوجية الليبية ومزوّداً المسؤولين البريطانيين والأميركيين بمستندات هامة حول أصول الأنشطة النووية الليبية وحول نطاقها[4]. ورداً على حلّ قضيتي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وافقت الولايات المتحدة على إنهاء عقوباتها الاقتصادية المفروضة على ليبيا وتطبيع علاقاتها مع طرابلس الغرب. وزعم بوش أن الحادثة برمتها ترسل «رسالة لا تقبل اللبس إلى الأنظمة التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو تمتلكها أصلاً. فتلك الأسلحة لا تعزز نفوذ الدول ولا تلمّع صورتها بل تجلب العزلة وتداعيات أخرى غير مرحب بها. ولا بدّ من توضيح رسالة أخرى بالقدر عينه أيضاً: سيجد القادة الذين يتخلون عن طموحاتهم في الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وطرق إنتاجها باباً مشرّعاً على علاقات أحسن مع الولايات المتحدة وغيرها من الأمم الحرة.»[5]

بيد أن النجاح في ليبيا لم يتكرّر في غيرها إذ لم يتقدّم أي بلد للتخلي عن برنامجه النووي أو غيره من برامج أسلحة الدمار الشامل. وفي السنوات القليلة المنصرمة، أعلن العديد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن نيته المضي قدماً في توليد الطاقة النووية مشيراً إلى الحاجة إلى تطوير مصادر طاقة جديدة. وبالفعل، أعربت السعودية ومصر وتركيا والمغرب عن نيتها القيام بذلك، وأعادت الجزائر إحياء مشروع قديم ظهر أوّل ما ظهر إبان التسعينيات. وفي حين أعلن كل بلد عن عزمه تطوير معامل طاقة نووية لا أكثر، تشير مجموعة من العوامل، على غرار تزايد الشكوك في قدرة الولايات المتحدة على إرساء الأمن باستمرار في المنطقة والمخاوف المحيطة بإيران صاعدة ومسلحة نووياً بالإضافة إلى الهيبة، إلى احتمال أن يحذو بعض هذه الدول على الأقل حذو إيران ويسعى إلى بناء قدرة نووية عسكرية متستراً ببرنامج طاقة مدني. أما احتمال اتصال سوريا بكوريا الشمالية بغية تطوير طاقة نووية عسكرية أو مدنية فسؤال طرحه قصف إسرائيل لموقع مجهول في شمال سوريا في العام 2007، وسؤال تبقى الإجابة عليه رهن بالأيام المقبلة.

فشل أجندة الحرية

من بين القضايا الجديدة أو المتزايدة في صعوبتها التي نشأت مؤخراً في الشرق الأوسط،

فشل مساعي بوش المتعلقة بالسياسة الإقليمية المعروفة بتعزيز الديمقراطية أو «أجندة الحرية» والتداعيات غير المتوقعة الناجمة عن الإصرار على الإصلاح في البداية. فاليوم لم يعد تعزيز الديمقراطية في صلب السياسة الأميركية المعتمدة إزاء الشرق الأوسط على الرغم من أن العجز الديمقراطي الذي شجبه تقرير التنمية البشرية العربية لَلعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما زال على وضعه المتردي[6]. وَوحدها ثلاثة أنظمة عربية في البحرين ولبنان واليمن أظهرت تحسناً طفيفاً على مؤشر بيت الحَرية بين العامي 2002 و2006 منتقلة من «غير حرة» إلى «حرة جزئياً. وما زاد الطين بلاًّ هو أن المصداقية الأميركية تأثرت بشدة بسياسة وعدت بداية بالكثير ومن ثم تم تجميدها بصمت بل قل جرى التخلي عنها حتى.

ولا يعزا فشل أجندة الحرية إلى الخيارات السياسية غير الصائبة التي اعتمدتها إدارة بوش في بعض البلدان فحسب، بل أيضاً إلى مجموعة من الوقائع الكامنة في السياسات العربية والأميركية على حدّ سواء التي من شأنها التأثير في أي سياسة مستقبلية أيضاً. وقد ركّزت الأهداف الأميركية في الشرق الأوسط تاريخياً على الأمن ودعم إسرائيل والسلام العربي الإسرائيلي وتدفق النفط بحرية. وتقتضي هذه الأهداف الثلاثة بلا استثناء قدراً من الاستقرار في المنطقة. وتماشياً مع السياسات المعتمدة على امتداد العالم إبان الحرب الباردة، لم تقلق الولايات المتحدة حيال السياسات الداخلية للأنظمة العربية وحيال سلوكها ما دامت متحالفة مع واشنطن دولياً وما دامت مسيطرة على بلدانها. وحتى في التسعينيات، عندما انتشرت صناعة الديمقراطية الأميركية بسرعة في كافة أصقاع العالم عقب نهاية الحرب الباردة، فإنها سارت بخطى متثاقلة في الشرق الأوسط. واتسمت برامج تعزيز الديمقراطية بقلتها وضيق نطاقها وعدم تنفيذها إلا عندما تسمح الأنظمة الحاكمة وبالتخلي عنها سريعاً عند معارضة الحكومات لها.

وعقب 11 أيلول، طلّق الرئيس بوش علناً هذه السياسة ثلاثاً وأفاد في خطاب ألقاه في المؤسسة الوطنية للديمقراطية في العام 2003: «لم تنفع ستون سنة من تبرير الأمم الغربية وتفهمها لغياب الحرية في الشرق الأوسط في ضمان أمننا لأنه لا يمكن على المدى الطويل شراء الاستقرار على حساب الحرية». غير أنه بدأ ولايته الثانية عبر التصريح ببساطة أن التوتر القديم العهد القائم بين الأمن والديمقراطية زال: «فمصالح أميركا الحيوية ومعتقداتنا الراسخة باتت واحدة الآن».

ولم يتمخّض الخطاب الرئاسي المرتفع اللهجة والمتمحور حول سياسة تستند إلى القيم والمصالح على حد سواء إلا ليلد أقل بكثير من الثورة الموعودة. وأدت النتائج المحققة إلى زيادة حدة الخطاب السياسي ومضاعفة التمويل لبرامج تعزيز الديمقراطية التقليدية عبر مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط والإفراط في استخدام الأيديولوجيا الديمقراطية ضدّ الأعداء والضغط الخفيف بين الفينة والأخرى على بعض الأصدقاء. لكن عندما جاءت الانتخابات في المنطقة بنتائج غير مرضية (وإن متوقعة إلى حد كبير) تقهقرت أجندة الحرية. وعمّقت الانتخابات الجارية في العراق ولبنان من الانقسامات الطائفية، وهي سمحت في مصر وفلسطين للإسلاميين بإظهار عمق الدعم الشعبي لهم وقدرتهم التنظيمية، وهم فازوا بفوز واضح في فلسطين. ومع تدهور موقع الولايات المتحدة في المنطقة تدهوراً خطيراً، صارت الأنظمة السلطوية والممكن الاعتماد عليها في الوقت عينه فجأة مقبولة أكثر طبعاً مقارنة مع من يتحداها من الإسلاميين. وانعكس التغيّر تحوّلاً في اللغة الأميركية التي حوّلت الأنظمة الصديقة الموصوفة سابقاً «بالسلطوية» إلى أخرى «معتدلة». وبحلول العام 2007، بدت الولايات المتحدة كالعائدة تحديداً إلى سياسة شراء الاستقرار على حساب الحرية التي شجبتها منذ وقت ليس ببعيد.

ولا يجب اعتبار عكس السياسة هذا علامة من علامات تقلّب إدارة دون غيرها. بل هو يقع في قلب مشكلة هيكلية كامنة مفادها أنه في حين قد تكون «مصالح أميركا الحيوية ومعتقداتها الراسخة» واحدة على المدى البعيد، فإنها تتصادم على المدى القريب لاسيما في جزء من العالم تعدّ فيه المصالح الأميركية بالغة الأهمية ويسود فيه وضع سياسي غير مستقر على الإطلاق. وليس هذا التصادم بين المصالح القريبة والبعيدة المدى بالجديد. فالولايات المتحدة ما برحت تسعى إلى حفظ مصلحتين أساسيتين متناقضتين هما النفاذ إلى النفط العربي وحماية دولة إسرائيل. وما فشلت في فعله إدارة بوش يتمثّل بالتوصل إلى معرفة كيفية التوفيق بين مصلحة جديدة هامة على المدى البعيد (هي تعزيز الحرية والديمقراطية) وبين مصالحها الأخرى ومصلحتها الآنية على المدى القريب.

كذلك، قوّضت الوقائع السياسية الداخلية في غالبية بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التزام الولايات المتحدة بتعزيز الديمقراطية. فغالبية الأنظمة العربية لم تقاوم الخطاب الأميركي الجديد حول الدمقرطة مقاومة علنية بل وزعمت غالبيتها أن الديمقراطية هدف من أهدافها على المدى البعيد معتمدة حتى بعض الإصلاحات المتواضعة التي لا تحدّ من سلطتها

لإظهار حسن نيتها. غير أن العديد من الأنظمة أيضاً امتعض من الموقف الأميركي الجديد المنتقد لها وهذا صحّ بالتحديد على مصر والسعودية صديقي الولايات المتحدة القديمين اللذين شعرا باستهدافهما استهدافاً جائراً على الرغم من أن الضغط المباشر الممارس عليهما لم يكن في النهاية سوى ضغط محدود للغاية.

ومن بين الحلفاء العرب للولايات المتحدة، خضعت مصر لأكبر قدر من الضغط عليها. فبوش أشار إليها (وإن بتهذيب) باعتبارها بلاداً بحاجة إلى الإصلاح وأعطت وزيرة الخارجية رايس شرحاً تفصيلياً أكثر عن المقاربة الأميركية للإصلاح الديمقراطي في خطاب ألقته في القاهرة في حزيران من العام 2005. وفي كانون الثاني 2006، ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك، فألغت اجتماعاً معدّاً لإطلاق المفاوضات على اتفاق تجارة حرة تعبيراً منها عن عدم رضاها عن محاولة الحكومة المصرية لجم المعارضة وبوجه التحديد عن سجن أيمن نور زعيم حزب معارض ليبرالي جديد على أساس تهم لفقت إليه. وجاء ردّ مصر على الضغط الأميركي والداخلي نموذجياً فهي أدخلت بعض التغييرات بما فيها تعديل دستوري يقتضي بانتخاب الرئيس مباشرة بدلاً من تعيينه بشكل غير المباشر من البرلمان. غير أن الحكومة المصرية سرعان ما أفرغت الإصلاح من معناه عبر ربطه بتنظيمات حصرت المنافسة بشكل كبير ولاحقاً عبر سن مجموعة جديدة من التعديلات الدستورية التي جعلت النظام أكثر لا أقل تقييداً.

في النهاية، لم يدم الضغط الأميركي على مصر وغيرها من البلدان طويلاً. ففي منتصف العام 2006، ومع تدهور الوضع في العراق وتعاظم القلق حيال إيران، نسيت الإدارة انتقاداتها السابقة للأنظمة السلطوية الصديقة وأعادت تعريفها بالمعتدلة وسعت إلى تشكيل تحالف مناهض لإيران مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي لاسيما السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان بالإضافة إلى مصر والأردن. وتم التخلي عن محاولات تعزيز الإصلاح من القمة تحت غطاء الأمن.

ودفع الحكام المدركون تمام الإدراك لمأزق الولايات المتحدة في المنطقة ومدى النفوذ الإستراتيجي الذي تقدمه لهم، على غرار الملك عبد الله السعودي والرئيس مبارك المصري، على الأقل نحو عودة إلى السياسات الأميركية السابقة لأحداث 11 أيلول أي تجاهل للسلوك الداخلي للحلفاء العرب والتركيز على أعمالهم الإقليمية والدولية. ولعلّ من أبرز المؤشرات على نجاح الضغط العربي ضد تعزيز الديمقراطية هو التراجع الملحوظ منذ العام 2006

للانتقادات الصادرة عن إدارة بوش حول السياسات الداخلية في الدول العربية المعتدلة على الرغم من الإشارات الواضحة إلى عودة حليمة إلى عاداتها القديمة لاسيما في مصر والأردن. وغضت إدارة بوش الطرف علناً عن التدابير القمعية المستخدمة ضد حركات المعارضة وبشكل أساسي ضد الأخوان المسلمين في مصر وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، فضلاً عن تغييرات غير ديمقراطية طالت الدستور.

كذلك، لم تجد الولايات المتحدة شركاء أقوياء في محاولاتها تعزيز الديمقراطية من الأسفل إلى الأعلى عبر تحفيز أحزاب المعارضة العلمانية ومجتمع مدني حيّ. وعلى الرغم من أن غالبية الدول العربية تسمح بدرجة من التعددية في النظام السياسي وببعض المساحة للمعارضة، فإن المستفيد الأكبر من مساعي الدمقرطة الأميركية لم يكن الأحزاب الليبرالية والعلمانية بل الأحزاب الإسلامية الأكبر والأحسن تنظيماً وبالتالي أقدر على الاستفادة من الفرص على الرغم من التدابير الأمنية المشددة التي عادة ما تفرضها الأنظمة عليها. من جهتها، تمثّل المعارضة العلمانية القيم المقبولة من الولايات المتحدة، لكنها أثبتت أنها أضعف القوى السياسية كافة وبالفعل ليس من المبالغة بمكان الحديث عن أزمة في الأحزاب السياسية العلمانية. فقد أظهرت نتائج الانتخابات على امتداد المنطقة ضعف تنظيمها وبرامجها علماً أن للعديد منها أعداد ثابتة بل وحتى متراجعة من المؤيدين على عكس الحركات الإسلامية المتزايدة أعداد مؤيديها والمتحسن تنظيمها.

ولا يعزا ضعف المعارضة العلمانية بالكامل إلى تشكيلها. فالأنظمة العربية السلطوية وشبه السلطوية التي ما انفك العديد منها يحكم مجتمعاته باسم الأيديولوجيات العلمانية لطالما استخدمت تدابير قمعية ضد الأحزاب اليسارية والليبرالية. علاوة على ذلك، غدت المجتمعات العربية المحافظة دوماً في مواقفها الاجتماعية والسياسية أكثر محافظة في العقود الأخيرة المنصرمة فحدّت من المساحة المتوفرة للإدلاء بالآراء العلمانية في السياسة. غير أن الأحزاب العلمانية أنزلت الأزمة أيضاً بنفسها عبر تجاهل مهمة التنظيم الأساسية. ولم تركّز مجموعات المعارضة العلمانية على حشد المؤيدين وهو الشرط الأساسي لضمان المشاركة بنجاح في الأنظمة السياسية المستندة إلى الانتخابات وإن لم تكن ديمقراطية بالكامل. وكنتيجة لذلك، تحوّلت الحشود الانتخابية الشعبية التي كانت علمانية ذات يوم على غرار العمال الصناعيين في مصر أو المفكرين المُدنيين في المغرب نحو الحركات الإسلامية أو تحالفت مع الأنظمة الحاكمة خوفاً من الإسلاميين.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

وكما لو كانت تحصيلاً حاصلاً، صارت الأحزاب الإسلامية قلب المعارضة النابض في غالبية البلدان العربية. وللمفارقة، بات احتمال الإصلاح الديمقراطي رهن الآن إلى حد كبير بالأحزاب والحركات الإسلامية. وغالباً ما يتساءل المتسائلون عما إذا كانت الحركات الإسلامية تقبل بالعملية الديمقراطية كوسيلة لاكتساب السلطة وفي هذه الحالة لا يمكن للديمقراطية أن تستمر أم أنها تستمر ما إن تتسلم مقاليد الحكم في التمسك بالقيم الديمقراطية واحترام العملية الديمقراطية. ومما لا ريب فيه أنه من الحركات الإسلامية منظمات متشددة وعنيفة لا تقبل بأي من الخيارين لكنها لا تشارك في الانتخابات. وفي الواقع، تقبل الأحزاب الإسلامية الكبرى الآن قبولاً تاماً بفكرة مفادها أن المشاركة في الانتخابات لا تعارض المبادئ الإسلامية وهي ارتأت التنافس في انتخابات وطنية وبلدية بالإضافة إلى مشاركتها في انتخاب رؤساء النقابات التي تشكّل قوة سياسية مهمة في العالم العربي. وفي قلة قليلة من البلدان، انضمت الحركات الإسلامية حتى إلى التحالف الحاكم شريكة ناشئة ففي فلسطين مثلاً شكّلت حماس الحكومة بعد انتخابات العام 2006.

ويُطرح سؤال آخر عما إذا كانت الحركات الإسلامية التي تقبل بالديمقراطية كأداة تقبل بقيمها أيضاً والحق أن الإجابة على هذا السؤال أصعب بكثير من الإجابة على السؤال السابق. غير أنه من الجلي بمكان أن ليست كافة الأحزاب الإسلامية نسخة طبق الأصل. فبعضها يحافظ على جناح عسكري على غرار كافة الأحزاب الشيعية في العراق وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين. وفي حين لم تستخدم هذه الأحزاب القوة قط في العملية الانتخابية، فإن أجنحتها العسكرية تمنحها نفوذاً يفوق بأشواط ما كسبته في الانتخابات. وفي المقابل، من الأحزاب الإسلامية من قطع شوطاً طويلاً في رفض العنف والقبول بالتعددية إلى حد صار معه من الصعب عليها العودة إلى الوراء. ففي المغرب والجزائر والكويت والبحرين مثلاً أحزاب إسلامية تؤكد على «المشاركة أولاً» وهي مندمجة خير اندماج في النظام السياسي. وتنظر هذه الأحزاب إلى الوطن لا إلى الأمة الإسلامية كميدان لعملها وتقبل بمبدأ المواطَنة العالمية، وابتعدت إلى حد كبير عن التقاذف الأيديولوجي متجهة نحو وضع برامج عملية. أخيراً، في مصر والأردن واليمن أحزاب أو حركات إسلامية ممزقة بين الأيديولوجي والعملي وذلك يعزا جزئياً إلى عدم قبول المؤسسة الحاكمة بشرعيتها. وهكذا تصبح هذه الحركات عالقة بين مطرقة السياسة «الطبيعية» وما يرافقها من حاجة إلى تطوير برنامج سياسي عملي من جهة، وبين سندان المواجهة التي قد ترجعها إلى اعتماد مواقف

صارمة من جهة أخرى. ويظهر البرنامج السياسي الصادر عن جماعة الأخوان المسلمين المصرية في أيلول من العام 2007 تراجعاً نحو موقف أيديولوجي أكثر لحركة سعت إلى أداء دور سياسي مشروع ما فتئت محرومة منه.

وأظهر اعتماد أجندة الحرية ومن ثم التخلي عنها للملأ مدى استحالة القيام بأي تحول سريع نحو الديمقراطية في المنطقة في ظلّ الوضع السياسي الراهن في غالبية البلدان العربية. فحتى إذا ما نجحت الولايات المتحدة في التوفيق بين أهدافها البعيدة والقريبة المدى بما يكفي لإتباع سياسة متناسقة إزاء الديمقراطية، فإن مساعيها ستُحبط في المدى القريب بفعل الأنظمة الحاكمة التي لا مصلحة لها في تعريض سلطتها للخطر. ولا يريد ما يُعرف بالإصلاحيين في المؤسسات الحاكمة إلا الإصلاح الاقتصادي والتحديث الإداري لا الحريات المدنية والسياسية ولا مشاركة سياسة أوسع. وتتسم أحزاب المعارضة العلمانية ومنظمات المجتمع المجني التي ترى فيها الولايات المتحدة حليفة طبيعية بضعف مهول في غالبية البلدان. بينما تتسم الحركات الإسلامية التي اختارت المشاركة في الحياة السياسية في بلدانها بطريقة مشروعة بحسن التنظيم وبقدرتها الفضلى على تطوير قاعدة انتخابية شعبية، غير أن واشنطن تراها في غالب الأحيان تهديداً بدلاً من حليف محتمل في تعزيز الديمقراطية. ومن شأن تعزيز الديمقراطية في هذه الظروف أن يتطلّب إطاراً زمنياً أطول بكثير ونظرة لا تقسم العالم بين طالح وصالح، وحنكة دبلوماسية تفوق تلك التي اختارتها إدارة بوش.

الصراع الطائفي

من التداعيات غير المتوقعة والمحفوفة بالمشاكل الناجمة عن الاجتياح الأميركي للعراق تصاعد وتيرة التوتر الطائفي ليس في العراق فحسب بل أيضاً في المنطقة برمتها. فقد أدت الانقسامات السنية الشيعية الحديثة النشأة والمصحوبة بصلابة إيرانية شجعها انهيار الدولة العراقية، إلى تزايد القلق في بعض البلدان العربية وفي الولايات المتحدة إزاء صعود نجم القوة الشيعية في الشرق الأوسط.

وكان أوّل من حذّر من صعود القوة الشيعية الملك الأردني عبد الله الثاني في كلمة

له في كانون الأول من العام 2005 أمام حضور أميركي استخدم فيها عبارة «الهلال الشيعي» لوصف طموح إيراني مزعوم لتغيير النظام الإقليمي عبر إقامة تحالف مع الأنظمة والحركات الشيعية في الشرق الأوسط الذي يهيمن عليه السنة. وبعد بضعة أسابيع، عاود الرئيس المصري مبارك الحديث عن الموضوع نفسه متهماً المواطنين الشيعة في العراق والخليج بالولاء لإيران أكثر من ولائهم لأوطانهم. غير أن تشكيل هلال شيعي فكرة مبالغ فيها. فعلى الرغم من شيوع الاستياء في أوساط الشيعة لاسيما في بلدان الخليج وطبعاً في لبنان، كما ورد آنفاً، فإنه من غير المرجّح أن يُترجم هذا الاستياء إلى تحالف إقليمي كبير تهيمن عليه إيران.

ويكمن أوّل واقع في صعود النشاط الشيعي وتسييس الهوية الشيعية والسبب الأول لذلك يعود طبعاً إلى صعود النظام السلطوي في إيران الذي يشدّد على الهوية الإسلامية (غير الطائفية) على عكس الشاه الذي كان يشدّد على ميراث الإمبراطورية الفارسية. والسبب الثاني صعود حكومة في العراق يسيطر عليها الشيعة ويشاركهم فيها الأكراد ويتمتع فيها السنة بتمثيل أو نفوذ ضئيلين. أما السبب الثالث فالخيار الذي اتخذته غالبية الشيعة بالتأكيد على هويتها الدينية، فالسياسيون العلمانيون الشيعة فشلوا في استقطاب أتباع كُثر. وأخيراً، يعدّ تزايد أهمية حزب الله في لبنان على الأرجح عاملاً آخر. فحزب الله لم يصبح لاعباً داخلياً قادراً على شلّ الحكومة فحسب، بل صار أيضاً لاعباً إقليمياً عبر نجاحه في الوقوف في وجه إسرائيل في صيف العام 2006 كاسباً، لبرهة من الزمن، سمعة الأبطال.

بيد أن الواقع الثاني هو أن الشيعة ليسوا أكثرية إلا في إيران والعراق والبحرين حيث يعدون 70 في المائة من السكان، كما أنهم أيضاً أكبر مذهب في لبنان على الرغم من أنهم ليسوا الأكثرية. وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة، فإنه من الواضح بمكان أن نسبة الشيعة من السكان في الغالبية الساحقة من البلدان العربية والإسلامية ضئيلة للغاية. ما يشير إلى أن التركيز على «هلال شيعي» ليس بالإستراتيجية الناجحة لإيران.

ويتمثّل الواقع الثالث في شيوع الاستياء في صفوف الشيعة في العديد من البلدان العربية لما يواجهونه من تمييز مؤسسي ضارب في الجذور ولعيشهم في ظل ظروف معيشية متدنية عموماً. علماً أن التمييز يبلغ أشدّه في البحرين والسعودية.

ففي البحرين، ما برحت أسرة آل خليفة السنية الحاكمة تعتبر الشيعة تهديداً يحدق بحكمها. ويشغل الشيعة أقل من 20 في المائة من المناصب الرفيعة المستوى في الحكومة البحرينية

وغالباً ما تُقابل طلباتهم بالالتحاق بالقوات العسكرية والأمنية بالرفض. كما جرى الحدّ من نفوذهم في الانتخابات عبر التلاعب بالدوائر الانتخابية والعبث بالأصوات. وبما أن الشيعة لا سلطة لهم، تولي الحكومة أهمية ضئيلة إلى الخدمات الأساسية في أحيائهم وقراهم. ويزعم البعض أنهم ممنوعون من التملّك في بعض المناطق التي تُعتبر «سنية». علماً أن الوضع في تدهور لأن الحكومة تحاول تغيير تكوين البلاد السكاني. فبحسب العديد من التقارير التي خرجت إلى العلن في السنوات القليلة المنصرمة وأكثرها جدلاً «تقرير البندر» فإن أسرة آل خليفة ما برحت تجنّس بكثافة السنة العرب وغيرهم من المسلمين السنة العاملين في البحرين.

بدوره يتسم التمييز في السعودية بشدته مثله مثل الاستياء هناك على ما اعترف به حتى بعض أعضاء الأسرة المالكة. غير أن التمييز صعب قمعه لأن جذوره ضاربة في العقيدة الدينية. فالمؤسسة الوهابية الدينية القوية تعتبر التشيع ضرباً من ضروب الهرطقة وتمنع أي إحياء علني لأي مناسبة شيعية وتحدّ بناء الجوامع الشيعية. ويترافق التمييز الديني مع تهميش اجتماعي. فالشيعة غير ممثلين كما يجب في مؤسسات الدولة لاسيما في المؤسستين العسكرية والأمنية، وفي قطاع الخدمات العامة عموماً. بينما تعاني المناطق ذات الأغلبية الشيعية في المحافظة الشرقية نقصاً في الخدمات لاسيما البنى التحتية وغيرها من المنشآت. بيد أن في الأفق بعض بوادر تشير إلى بدء الحكومة السعودية باتخاذ خطوات بغية معالجة الوضع فقد دُعي علماء الدين الشيعة إلى جلسات الحوار الوطني التي نظمت برعاية الملك السعودي للحد من انتشار الأيديولوجيات المتحاربة، كما عُقدت اجتماعات منتظمة بين قادة الطائفة الشيعية والملك السعودي. علاوة على ذلك، تشهد الإساءات إلى حقوق المواطنين الشيعة انخفاضاً علماً أن السلطات السعودية أمرت في غير مناسبة بمحو الفحوى المعادي للشيعة من كتب المدارس. وعلى الرغم من هذه التحسينات الطفيفة، فإن التسامح مع الممارسات التمييزية ضد الشيعة ما زالا جلياً في المؤسسات الإدارية والدينية في البلاد.

ولا ريب في أن التمييز لا يولّد إلا شعوراً بالاستياء والضغينة يعتمل في نفوس الأقليات الشيعية في الخليج وفي لبنان طبعاً. غير أن السؤال الحقيقي هو عما إذا كان الشعور هذا تُرجم إلى نشاط سياسي أكبر وإن صحّ ذلك فأي نوع من النشاط هو أمعارضة سياسية أم عنف؟ حتى الساعة، لم يؤدِ الشعور بالضغينة ذاك إلى عنف مفتوح إلا في مرات معدودات في البحرين ومرة واحدة في السعودية. أما في لبنان فأدى الاستياء الشيعي في الستينيات

والسبعينيات إلى تعبئة كبرى وكان جزءاً من ديناميكية الحرب الأهلية بين العامين 1975 و1990. وفي البحرين اندلعت شرارة العنف في العام 1975 رداً على تمرير قانون التدابير الأمنية الجديد الذي أبطل الحقوق التي ضمنها دستور العام 1973، ومجدداً في العام 1994 عندما قمعت الحكومة بقسوة مظاهرات خرجت تطالب بعودة دستور العام 1973. وفي الوقت الراهن، تشارك فئات كبرى من المعارضة الشيعية في السياسة البرلمانية وتعترف بشرعية الدولة البحرينية. غير أن حزب الله البحريني وحركة حق الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ما زالا خارج العملية السياسية القانونية رافضين النظام الذي أنشأه آل خليفة.

وفي السعودية تمكنت مجموعة شيعية متشددة شجعها اندلاع الثورة الإسلامية في إيران من إحكام قبضتها بشكل ملفت ولفترة وجيزة على الجامع الكبير في مكة في العام 1979 ما أدى إلى حقبة من التوتر الشديد. لكن عموماً حالت تدابير الأجهزة الأمنية القاسية دون تعبير الشيعة علناً عن مدى استيائهم. فمثلاً عمدت الحكومة السعودية إبان مواجهة العام 1979 و1980 فعلياً إلى جرف مدينة القطيف التاريخية بالكامل وهي من المعاقل الشيعية الكبرى. ومؤخراً استفاد الشيعة في السعودية من الفرص السياسية القليلة المتاحة فالعديد منهم ترشح للانتخابات البلدية في المحافظات الشرقية، غير أن غالبية أنشطتهم ما زالت سرية وصعبٌ تقييمها.

وفي حين تشير الأدلة إلى أن الضغينة الشيعية تؤدي إلى اندلاع العنف بين الحين والآخر وإلى النشاط السياسي عندما تسمح الظروف بذلك، فمن الصعب أكثر إيجاد أدلة حاسمة على تطوير حركة عابرة للحدود. ولا شك في أن الثورة الإيرانية خلّفت وقعها على امتداد المنطقة. فنشأت منظمات سياسية جديدة في غير بلد تربطها علاقات ببعضها البعض وبإيران، وطغى تفسير الخميني المتشدد للعقيدة الشيعية والمبرّر للحكم السلطوي على غيره من التفسيرات. كذلك، علّمت الانتخابات في العراق الشيعة درساً ليس في الديمقراطية بقدر ما هو في قوة الأعداد في الانتخابات.

والحق أن أياً من هذا لا يعني تشكيل هلال شيعي. فالتعبئة حتى الساعة حُصرت بحدود الدول الموجودة أصلاً ولم تشكك الطوائف الشيعية في شرعية الدول التي تعيش فيها استناداً إلى مشروع شيعي كبير. بل على العكس كانت أهداف نشاطهم داخلية تتمحور بشكل رئيس حول مكافحة التمييز الاجتماعي والاقتصادي والديني وتحقيق تمثيل سياسي أوسع. وترقى هذه المساعي إلى ما قبل الحرب في العراق أو الثورة الإيرانية فبمعزل عن المجموعات

المتشددة الهامشية وغير الشعبية، ظلّ شيعة الخليج أوفياء لأوطانهم. وبالفعل، إزاء تعاظم الشكوك السنية، أعلن العديد من علماء الدين والسياسيين الشيعة مراراً وتكراراً ولاءهم لدولتهم ونفوا أنهم جزء من مؤامرة كبرى تقودها إيران ضد الدول العربية في الخليج. فعلى سبيل المثال، جدّد الشيخ علي سلمان زعيم مجتمع الوفاق الشيعي تشديده في العام 2007 على ولاء الطائفة الشيعية في البحرين للدولة وأدان مزاعم شبه رسمية صادرة عن إيران بأن البحرين جزء من الدولة الإيرانية.

وعلى الرغم من أن إيران مركز بوسع الضغينة الشيعية أن تدور في فلكه، يقلّص عاملان احتمال تشجيع النظام الإيراني لمثل هذا التطور. أولاً، تسعى إيران إلى أن تغدو بطلة الشرق الأوسط الإسلامي كله وليس العالم الشيعي المحدود فحسب. ودعمها للمجموعات السنية على غرار حماس في فلسطين دليل على ذلك. وثانياً، من شأن أي محاولة تصمم فيها إيران على تطوير تحالف شيعي إقليمي كبير أن تؤدي إلى تشكيل سريع لتحالف من الدول السنية مدعوم من الولايات المتحدة الأميركية. غير أن تعميق الانقسامات الطائفية وترك البغضاء تعتمل في نفوس الشيعة من غير معالجتها بالكامل يشكلان مصدراً إضافياً من مصادر غياب الاستقرار في الشرق الأوسط الذي على السياسة الأميركية تخفيفه لا زيادته.

من جهتها، تسعى الأنظمة العربية السنية أيضاً لاسيما في الخليج إلى تجنّب المواجهة مع إيران. فهي تنصّلت من محاولات أميركية أرادت لها تشكيل تحالف مناهض لإيران وأطلقت مساعيها الدبلوماسية الخاصة للتعامل مع إيران. وقد كان السعوديون في صلب هذه المساعي الدبلوماسية. وعندما صعّد حزب الله مواجهته مع الحكومة اللبنانية في أواخر العام 2006 عقب حرب تموز مع إسرائيل، حصلت جملة اجتماعات بين الممثلين الإيرانيين والسعوديين بغية تهدئة الوضع. وفي مطلع العام 2007، التقى علي لاريجاني، رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني آنذاك مرات عدة بنظيره السعودي الأمير بندر بن سلطان لمناقشة مخاوف متنوعة. وفي آذار من العام 2007، التقى الملك السعودي عبد الله والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد مباشرة للمرة الأولى. وتلا هذا اللقاء الأول دعوةٌ من الملك السعودي إلى أحمدي نجاد لزيارة مكة وإحياء مراسم الحجّ في أواخر العام 2007. وإلى جانب اتصالاتهم بإيران، قام السعوديون أيضاً بمساعٍ لتحسين العلاقات بين فتح وحماس في فلسطين ما أدى إلى توقيع اتفاق مكة في شباط من العام 2007 وتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية. وبعد أن باء الاتفاق بالفشل مؤدياً إلى انقسام خطير في الصفوف الفلسطينية، مع سيطرة فتح على

الضفة الغربية وحماس على غزة، لم يتخلّ السعوديون عن محاولات التوفيق بل استأنفوا مساعيهم لكن هذه المرة بدعم من الحكومة المصرية. وفي مطلع كانون الأول من العام 2007، زار رئيس المكتب السياسي في حماس خالد مشعل الرياض مشاركاً في المحادثات. وفي الوقت عينه، أعربت الحكومتان السعودية والمصرية عن عدم رضاهما عن السلطة الفلسطينية المسيطرة عليها فتح عبر تخطي هذه السلطة والسماح لعدة مئات من سكان غزة بالحج إلى مكة.

ومؤخراً، صارت الحكومة المصرية منخرطة أكثر في هذه المساعي الدبلوماسية الجديدة فراحت تسعى إلى تحسين علاقاتها مع إيران وسوريا على السواء. وفي أواخر كانون الأول، زار علي لاريجاني، مستشار المرشد الأعلى علي الخامنئي آنذاك، القاهرة للقاء وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، ما أدى إلى تكهنات بعودة قريبة للعلاقات الدبلوماسية بين مصر وإيران، وللقاء أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى. وفي أواخر العام 2007، بذلت السعودية ومصر أيضاً مساعي من أجل استعادة علاقات طيبة مع سوريا بعد أن وتّرتها علاقة دمشق بإيران والدعم السوري لحزب الله في مواجهته مع الحكومة اللبنانية. وأعلنت جامعة الدول العربية حتى أن اجتماع القمة العربية المقبل سينعقد في دمشق في آذار من العام 2008.

ولم ينجح أيٌ من هذا الفيض من النشاط الدبلوماسي حتى الساعة في نزع فتيل التوتر بين الأنظمة السنية والحكومة في طهران. فالخوف من امتلاك إيران القدرة النووية ما زال في أشدّه. بيد أن هذه المحاولات تشير إلى عزم الطرفين على تلافي المواجهة وتعميق الشرخ الشيعي السني على امتداد المنطقة.

التعامل مع الشرق الأوسط الجديد

لقد شكّلت محاولة إدارة بوش رسم معالم شرق أوسط جديد عاملاً أساساً في بروز الوقائع الجديدة والبالغة الصعوبة التي ناقشنا. لذا لا بدّ للولايات المتحدة من اعتماد مقاربة جديدة في هذا الجزء من العالم تستند فيها إلى الدبلوماسية دون المواجهة وإلى الواقع دون الأيديولوجيا وإلى تحديد أدقّ للمصالح الأميركية. والحق أن غالبية المشاكل المطروحة في هذا التقرير

تبقى عصيّة على الحلّ بيد أنه ليس بالإمكان تجاوزها عبر إنشاء شرق أوسط جديد كما حاولت إدارة بوش أن تفعل. ويمكن التخفيف من حدة بعض مشاكل المنطقة من خلال التعاطي معها بحكمة بينما لا يمكن لبعض المشاكل الأخرى إلا أن يجري احتواؤها في أفضل الحالات. وتبقى مشاكل أخرى لا بدّ من القبول بها لسنوات عديدة مقبلة كجزء من مشهد شرق أوسط جديد تغيّر لكن ليس نحو الأفضل.

ولا بدّ أن يكون المبدأ الأول لإرشاد سياسة جديدة هو الاعتراف بحدود قدرة الولايات المتحدة الإقليمية وهو أمر لا يخفى مطلقاً على من هم في المنطقة. فما دامت الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً عسكرياً واسع النطاق في العراق، يبقى خيار استخدام القوة كوسيلة لإحداث التغيير (بدلاً من حماية المصالح الحيوية الأميركية في حال نشوب أزمة) بشكل أساسي خارج الطرح. علاوة على ذلك، تجعل أسعار النفط المرتفعة البلدان المنتجة أقل تأثراً بالعقوبات أو بالتلويح بها علماً أن العقوبات هي في أي حال أداة ضعيفة، فسخاء منتجي النفط يساعد أيضاً بلدان ومنظمات ليست معنية بالفورة المالية بشكل مباشر.

ومن المهم بالقدر عينه أيضاً الاعتراف بأن السياسة الأميركية في المنطقة اتسمت بمواجهة لا طائل منها، وأنها في النهاية أتت بعكس النتائج المرجوة منها. وقوّضت مصداقيةَ الولايات المتحدة تهديداتٌ لم تتبعها أفعال. وفي الوقت عينه، يحول هذا الموقف القائم على المواجهة السعي إلى طرق أخرى لمتابعة المصالح الأميركية. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك تحذير بوش لبشار الأسد في كانون الأول من العام 2007 من أن صبره بدأ ينفد إزاء تدخل سوريا في السياسة اللبنانية. فالتصريح تضمّن تهديداً مبطّناً شبيهاً بذاك الذي أطلقه بوش قبيل اجتياحه العراق لكنه لم يكن ذا مصداقية مطلقاً وتجاهلته سوريا وسائر الدول. بيد أنه صعّب على الإدارة استكشاف كيف لسوريا أن تساعد الولايات المتحدة في حماية مصالحها وأيضاً في إنقاذ لبنان من أزمة مستفحلة وانزلاق محتمل إلى أتون العنف.

وخلص هذان المبدآن إلى ضرورة استناد السياسة الأميركية الجديدة في المستقبل القريب إلى تصوّر واضح أن هذه الفترة إنما هي فترة متغيّرة في الشرق الأوسط وأن السياسة الأميركية بوسعها بسهولة زيادة الطين بلاًّ. لذا لا بدّ للسياسات الجديدة من الاستناد إلى تعريف أكثر تواضعاً بكثير للمصالح الأميركية في المنطقة، تعريفٌ يفرّق بوضوح بين الأهداف المرغوب فيها والممكن تحقيقها على المدى البعيد في ظل ظروف مناسبة أكثر، وبين المصالح التي لا بدّ من حمايتها الآن.

ولعلّ أهم المصالح الأميركية على الإطلاق تتمثّل بلجم العنف النابع من المنطقة وحماية تدفق النفط. ولا يتطلب البعد العسكري الاستخباراتي للجم العنف اتجاهاً جديداً في السياسة بل الاستمرار في المساعي المبذولة وتعزيزها. من جهة أخرى، يبقى البعد السياسي رهناً بنتيجة السياسة الأميركية في العراق وبعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية. ولا بدّ للولايات المتحدة من الاعتراف بأن الإرهاب ليس نتيجة كره أعمى للحضارة الغربية، كما تصرّ إدارة بوش، بل رداً متطرفاً من قلة قليلة على السياسات الأميركية التي يراها غالبية العرب عدائية. كذلك، يعتمد التدفق الحرّ للنفط سياسياً بالسياسة الأميركية إزاء إيران وإعادة إرساء ميزان القوى في الخليج.

ولا يمكن للولايات المتحدة البتة حماية مصلحتيها الأهم المتمثلتين بلجم العنف وحماية تدفق النفط من غير معالجة القضايا السياسية الأساسية في المنطقة. ومن هنا، فإن المهام الفورية للولايات المتحدة هي: 1) إيجاد تسوية مع إيران والحدّ من الانتشار النووي، 2) الانفصال عن العراق من غير ترك أرض غير محكومة خلفها، 3) التعاطي بجدية مع عملية السلام وتقديم حلّ الدولتين للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، 4) إعادة إرساء ميزان قوى إقليمي يمكن الحفاظ عليه بشكل أساسي من اللاعبين الإقليميين من غير حاجة إلى وجود أميركي مكثف بما فيه من تداعيات إيجابية، و5) في سياق ميزان قوى جديد، تخفيف المواجهة مع سوريا ونزع فتيل الأزمة في لبنان.

التعامل مع إيران والموضوع النووي

بسبب سياسات إدارة بوش إلى حد كبير، صارت إيران أساسية في العديد من المصالح الأميركية الحساسة لاسيما في العراق وأفغانستان وقضايا عدم الانتشار النووي وأمن الطاقة والإرهاب والسلام العربي الإسرائيلي. ومهما كان سلوك النظام الإيراني غير مستساغ، فإن رفض الحوار مع طهران لن يحسّن وضع أيّ من هذه القضايا ومواجهتها عسكرياً سيزيدها جميعاً حدة.

كذلك، قد تأتي المقاربة الداعية إلى تغيير النظام في طهران بنتائج عكسية. وفي سباق بين «ساعة تغيير النظام» و»الساعة النووية» لا شك في أن للثانية أهمية تفوق الأولى بأشواط.

فالحكومة الإيرانية ليست على مشارف الانهيار وفي حال حدوث تغيير سياسي مفاجئ فإن المجموعات الوحيدة المسلحة والمنظمة حالياً ليست بالديمقراطية الليبرالية بل قوات الحرس الثوري وميليشيا البسيج. ومن شأن سياسة تبقي التهديد بتغيير النظام قائماً ضمنياً، تدفع القادة الإيرانيين عند الشعور بتهديد وجودهم إلى السعي وراء قوة الردع النووية أكثر لا أقل.

وبدلاً من محاولة صدّ إيران أو مواجهتها عسكرياً أو محاولة تغيير شكل الحكم فيها، على الولايات المتحدة محاولة صياغة سياسة عمل دقيقة بالاشتراك مع الحلفاء الأوروبيين والأفضل مع روسيا والصين إذا أمكن. ولا بدّ لهذه السياسة من السعي دبلوماسياً إلى تغيير السياسة الإيرانية عبر إضعاف الأقلية المتشددة في البلاد وتعزيز الأكثرية المعتدلة علماً أن الولايات المتحدة تلعب في الوقت الراهن سياسياً لمصلحة المتشددين. ولا بد للمسؤولين الإيرانيين العمليين من أن يقدروا على الإشارة بشكل مقنع إلى أن مقاربة إيرانية معتدلة من شأنها إطلاق رد غربي توفيقي أكثر. لكنهم عاجزون عن القيام بذلك اليوم فنظراً إلى الماضي القريب وتلويح إدارة بوش بشكل متكرّر بالخيار العسكري، يمكن إسكات الدعوات إلى الاعتدال بسهولة باعتبارها ضرب من ضروب السذاجة وعدم المسؤولية.

وفي حين لا بدّ لمقاربة العمل من أن تكون شاملة في نهاية المطاف، على الولايات المتحدة أن تركّز بشكل بداية على إيران لأن للولايات المتحدة وإيران مصلحة مشتركة في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقي واحتواء حرب أهلية دامية. ولا بد لأي حوار أميركي إيراني حول العراق من التعامل مع القضية المركزية المتمثلة بطبيعة الوجود الأميركي في العراق واستمراره من جهة والسياسات والأنشطة الإيرانية الداعمة للفصائل العراقية المتنوعة من جهة أخرى.

في النهاية، إذا ما بُني قدر كاف من الثقة، على النقاش التوسع إلى الموضوع النووي، لكن في جو المواجهة الحالي ما من أرضية مشتركة بين واشنطن وطهران حول تلك المسألة. وقد بنت القيادة الإيرانية توافقاً حول مقاومة الضغط الخارجي الدافع إلى تخليها عن حقها في تخصيب اليورانيوم. ويعد مثل هذا التوافق غير اعتيادي نسبياً في طهران لذا قد يجد العديد من الفصائل صعوبة وخطراً في ترك هذا الموقف. ويجد القادة الإيرانيون أن الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها لا يمكنها تكبيد إيران ما يكفي من الخسائر لإرغامها على تعليق التخصيب كلياً فما بالك بالتخلي عنه. لهذا من غير المرجح أن تذعن إيران لمطالب الولايات المتحدة في التفاوض حول الموضوع النووي إلا إذا ما

قبلت واشنطن (مع روسيا ربما أو مع بلد آخر يعمل عمل الوسيط) بصيغة يمكن لإيران بموجبها الاستمرار في مستوى معيّن من أنشطة التخصيب في ظل رصد دولي مكثّف. وما دامت الولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي مصرين على مطالبهما، أو ما لم تصبح إيران أضعف بكثير، فإن هذا الموضوع لا يبشّر بأي تقدم على الصعيد الدبلوماسي. لهذا يعد التركيز على العلاقة الأمنية الأوسع نطاقاً مع العراق والخليج واعداً أكثر. فهنا يمكن اعتماد مزيج من دبلوماسية يقوم على بناء الثقة والردع على حد سواء ويتضمن جيران إيران فضلاً عن بعض القوى الخارجية.

ولا يعني العمل مع إيران مطلقاً تقديم التنازلات ولا يعني أيضاً منع المساعي التي تحذّر البلدان الأخرى من النفوذ والسياسات الإيرانية المثيرة للمشاكل أو التي تحتويها. إذ لا بدّ من التوضيح لإيران أن مقاربة متشددة ليس من شأنها إلا عزل البلاد السياسي والتسبب بضيقها الاقتصادي. ولن تأتي قرارات مجلس الأمن الدولي والضغوط السياسية والمالية الدولية وحدها بحل دبلوماسي مع طهران، بيد أنها في المدى القريب، أدوات ضرورية للإظهار أن مقاربة حربية لن تحصد المكاسب.

وفي الوقت عينه، يجب ألا يغيب عن بال الولايات المتحدة أن إيران لن توافق أبداً على أي اتفاق يُتوقع لها فيه أن تتراجع أو تتقبل الهزيمة علناً ولا يمكن إرغامها على التسوية عبر الضغط وحده. فإلى جانب مسألة حفظ ماء الوجه، يعتقد العديد من نخبة إيران السياسية لاسيما آية الله خامنئي أن التسوية كنتيجة للضغط تعكس الضعف ولن يكون من شأنها إلا تشجيع الولايات المتحدة على زيادة مطالبها.

ومن شأن نتائج سياسة عمل ناجحة بدءاً من عملية صعبة تتمثل بإعادة دمج إيران في الاقتصاد العالمي وتحسين العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة أن تؤمن أرضية خصبة للإصلاح السياسي في طهران وأن تخفف من سيطرة المتشددين الذين ينمون في العزلة. لهذا السبب، ستفعل مجموعة صغيرة قوية في الوقت عينه لها مصالح اقتصادية وسياسية راسخة في الوضع السائد ما في وسعها للقضاء على محاولات التوفيق. وعبر الامتناع عن الحوار، تخدم واشنطن مصالح هؤلاء المتشدّدين من الإيرانيين.

والحق أن العمل مع إيران لا يقدّم أي ضمانات للنجاح. فالحكومة الإيرانية هي من عليها في النهاية اتخاذ قرار إستراتيجي بتغيير سياساتها. وأفضل ما بوسع واشنطن القيام به هو الحفاظ على حوار مع إيران مع تقديمها في الوقت عينه طريقين مختلفين للمضي نحو

الأمام وليكن معلوماً أنه عندما تصبح إيران مستعدة لإعادة التفكير في سياساتها والخروج من العزلة فإنها ستجد لها يداً ممدودة في واشنطن,

إيجاد طريق لمضي العراق نحو الأمام ومخرج للولايات المتحدة

لا بد لصياغة سياسة جديدة حول العراق أن تبدأ من الاعتراف بأن العملية السياسية الرامية إلى التوفيق وبناء الدولة في العراق باءت بالفشل. وبما أن المساعي العسكرية وحدها لا يمكنها إرساء الاستقرار في البلاد لفترة طويلة كما يعترف القادة العسكريون الأميركيون في العراق بلا تردّد، لا بدّ من إطلاق عملية جديدة في أسرع وقت ممكن. ويجب ألا تنطلق العملية السياسية الجديدة من وصفات تحدّد للعراقيين ما عليهم فعله أو للدولة شكلها النهائي، فهذه السياسة سبق أن جُرّبت وفشلت، بل من لائحة باللاعبين السياسيين وأهدافهم ونفوذهم وقوتهم النسبيين كما هم حقيقة لا كما نتمنى لو كانوا. وعلى هذه اللائحة أن تتضمن كافة اللاعبين السياسيين بما في ذلك اللاعبين المسلحين الذين لا تستسيغهم الولايات المتحدة. وتكون هذه اللائحة الخطوة الأولى.

أما الخطوة الثانية، فلفت انتباه البرلمان والحكومة غير الفعالين في البلاد إلى أنهما ليسا تلقائياً اللاعبين الأساسيين في عملية المصالحة. فهما منحا وقتاً وافراً لإطلاق عملية خاصة بهما والمجيء بالمجموعات المستبعدة وتوسيع قاعدة دعمهما لكنهما فشلا في ذلك. وبغية الحفاظ على دور مركزي، عليهما القيام ببعض المبادرات وإلا غدا غيرهما من اللاعبين أكثر أهمية.

وتتمثل الخطوة الثالثة بجمع كافة المجموعات العراقية معاً على شاكلة ما جرى في أفغانستان بمساعدة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، وجيران العراق. علماً أن الوقت مناسب الآن لمحاولة تدويل مشكلة العراق من جديد. فالأمم المتحدة أعادت فتح مكاتبها والبلدان العربية بما فيها السعودية أعربت عن رغبتها في إعادة فتح سفاراتها في بغداد. وعموماً، تتسم هذه الفترة بارتفاع وتيرة النشاط الدبلوماسي في المنطقة, وما دامت الولايات المتحدة لا تفسّر «التدويل» باعتباره ضغطاً على بلدان أخرى ومنظمات دولية لتنفيذ سياسات مصاغة أصلاً في واشنطن وتمويلها أيضاً، فإن المساعي قد تتكلل بالنجاح.

ويعد فتح حوار بين الفصائل السياسية تغييراً جذرياً في السياسات الأميركية السابقة الرامية إلى المصالحة السياسية التي استندت إلى نموذج أميركي لما يجب أن يتحول إليه العراق وإلى الوهم بأن اللاعبين السياسيين الشرعيين والوحيدين في العراق هم القلة القليلة التي شاركت في الانتخابات التي نظمتها الولايات المتحدة. علماً أن هذه الفصائل ستقاوم أي محاولة لجلب لاعبين آخرين إلى العملية كما ما فتئت تفعل. لذا من الضروري التوضيح لها أنها سرعان ما ستصبح بمفردها إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق أوسع لأن الولايات المتحدة لن تستمر بدعمها إلى ما لا نهاية.

إسرائيل وفلسطين

تتضمن المصالح الأميركية الأساسية في المنطقة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي سيؤدي بشكل طبيعي إلى سلام بين إسرائيل وكافة البلدان العربية. ولعلّ الحل الوحيد في الوقت الحاضر الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام مع الحفاظ على وجود الدولة الإسرائيلية وحماية حقوق الفلسطينيين هو حل الدولتين. لكنه لن يكون من السهل بمكان إحياء حلّ الدولتين.

وفوائد هذا الحلّ واضحة فهو سيحمي بشكل أفضل أمن إسرائيل وهويتها وسيحقق جزءاً من الأهداف الوطنية الفلسطينية، وسيخفّض خطر اندلاع حرب أوسع في المنطقة، وستسهل متابعة الإستراتيجيات الأمنية والدبلوماسية الأميركية. غير أنه لا يجب تحميل هذا الحل أكثر مما يحتمل فهو لن يؤدي إلى مصالحة تاريخية بين الشعوب أو دمج كامل لإسرائيل في المنطقة بل إلى سلام غاية في البرودة على غرار ذاك القائم بين مصر وإسرائيل أي إلى علاقة صعبة إدارتها بين إسرائيل وجيرانها.

ومن السهل بمكان تحديد العناصر الضرورية لإعادة إحياء حل الدولتين. فمن الجانب الفلسطيني، على القيادة التحلي بما يكفي من القوة للتفاوض بثقة بالنيابة عن مجتمعها الوطني وهذا سيقتضي مصالحة بين فتح وحماس. كذلك، على القيادة الفلسطينية الاقتناع ومن ثم امتلاكها القدرة على إقناع باقي الفلسطينيين بالمنافع السياسية والاقتصادية لحلّ الدولتين. في المقابل، لا يتطلب هذا الإقناع ضرورة وجود ما برحت تطالب به إدارة بوش من «أفق سياسي»

واضح فحسب بل أيضاً مجموعة من التدابير القصيرة المدى لإحياء الثروات الاقتصادية الفلسطينية والنسيج الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يعدّ برنامج المساعدة الدولية المكثف مفيداً لكنه ببساطة ليس بديلاً لإنهاء القيود الإسرائيلية على حركة الناس والبضائع.

أما من الجانب الإسرائيلي، يجب ألا توقف الأعمال المقوضة لحل الدولتين فحسب بل يجب عكس مفعولها أيضاً. وهذا يعني تجمدي فعلي لبناء كافة المستوطنات بما في ذلك في المناطق التي تزعم إسرائيل أنها معفية لأنها إسرائيل ضمتها أصلاً إليها فضلاً عن التحضير لإزالة المستوطنات غير القانونية حتى بموجب إطار القانون الإسرائيلي السامح بإقامة المستوطنات. وأكثر من ذلك، هذا يعني أنه على إسرائيل التفاوض على تبادل تعويضي بالأراضي مقابل أراضي المستوطنات التي لن تدمج في الدولة الفلسطينية.

علاوة على ذلك، على القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء إقناع شعبيهما بأن الالتزامات التي تلقوها من خلال المفاوضات صادقة وقابلة للتنفيذ وليست عرضة لعكس مفاعيلها بفعل عمل متطرف أو مع قدوم الانتخابات الجديدة. وستقتضي هذه المتطلبات مساعي دبلوماسية صعبة وخيارات داخلية صعبة. لكن المخيف حقاً هو أن يقود السعي وراء هذه المتطلبات إلى بعض الاتجاهات المختلفة للغاية. وقد يبدو من المستحيل فعلياً جمع حماس وفتح معاً من جديد مع إقناع الإسرائيليين في الوقت عينه أن الالتزامات الفلسطينية بحل الدولتين حقيقية. ولا ريب في أن الطلب من إسرائيل أن تخفف قيود التنقل المفروضة على الفلسطينيين وإزالة المستوطنات لن يكون سهلاً في ظل أي ظرف من الظروف، غير أن أي قيادة أميركية من شأنها أكثر من غيرها استصعاب القيام بهذه المهام بغية تعزيز قيادة فلسطينية لا يثق بها الإسرائيليون.

بيد أنه من المستحيل العودة بالزمن إلى ظروف أكثر ملائمة. ولا يمكن التعامل مع أحد أكبر مصادر التوتر القائم بين دمج حماس ونفي الحركة هدفها المعلن بإزالة إسرائيل من الوجود إلا عبر البناء على أحد النجاحات الدبلوماسية القليلة التي حققتها إدارة بوش والمتمثلة بانخراط الدول العربية. ومن خلال محاصرة حماس في الزاوية بين ضغط إقليمي ورأي داخلي يطالب بالازدهار، قد يكون ممكناً منع حماس من متابعة النقطة الأكثر تطرفاً في أجندتها. ومن غير الواقعي بمكان توقع أن تبرّأ حماس تبرؤاً كاملاً من رؤيتها المتعلقة بدولة إسلامية، لكنه من الممكن العمل نحو وضع يرغب فيه قادة الحركة على القبول بأن منطق الأحداث يقودهم إلى اتجاه عاجزون عن إيقافه (كما حصل فعلياً

لفترة وجيزة في التسعينيات).

وبالتالي، على الولايات المتحدة التوقف عن الادعاء أن أبو مازن يرأس نموذج دولة قابلة للحياة، وأنه يتمتع بشرعية داخلية كافية تخوّله إبرام اتفاق، وأن العزل القاسي لغزة يمكن موازنته بدقة تدفع الناس إلى تأييد حكومة فتح في رام الله من غير أن تؤدي إلى المجاعة. ولا ضير (بل وربما من المفيد حتى) رسم معالم أولية لما قد تكون عليه معاهدة سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لأن ذلك من شأنه جزئياً فرض مستوى من الصراحة السياسية على قادة الجانبين يفوق بكثير المستوى السائد أيام أوسلو. غير أن مثل هذه المساعي لا يمكنها أن تحلّ محلّ المهمة الأصعب والأبعد مدى الكامنة في إحياء قيادة فلسطينية قابلة للحياة. وستتطلب تلك المهمة تحوّل الولايات المتحدة من سياسة تستند إلى العقوبات الصارمة ضد حماس والأراضي التي تسيطر عليها إلى أخرى تقبل فيها بإحياء حكومة وحدة وطنية فلسطينية على غرار تلك الموجودة حتى حزيران من العام 2006. وعندئذ على الولايات المتحدة دعم التوصل إلى وقف إطلاق نار بين الحكومة الفلسطينية الجديدة الموحدة وإسرائيل وتعزيز اتفاق بين المجموعات الفلسطينية حول آليات التفاوض على قضايا المدى الأبعد مع إسرائيل.

ميزان القوى

لقد انكسر ميزان القوى الإقليمي الذي حافظ عليه كل من العراق وإيران مع انتهاء صدام حسين وما تلاه من انهيار للعراق. وكنتيجة لذلك، تقلق الولايات المتحدة وبعض جيران العراق إزاء تعاظم قوة إيران وهي تسعى إلى استعادة بعضاً من ميزان القوى المفقود عبر استخدام مقاربات مختلفة. إذ حاولت الولايات المتحدة استعادة التوازن عبر وجودها في العراق وعبر محاولتها تشكيل تحالف مناهض لإيران. في حين ما فتئت البلدان العربية، لاسيما تلك المحيطة بالخليج، تبحث عن سياسات بديلة تجمع الاحتواء والدبلوماسية. ففي العام 2007، وقّعت دول الخليج صفقات أسلحة متعددة مع الولايات المتحدة والبحرين وروسيا في ما بدا للوهلة الأولى سباق تسلح يهدف إلى موازنة إيران. لكن هذه الدول مدّت أيضاً أيديها الدبلوماسية لإيران.

وبالنظر إلى فشل السياسة الأميركية حتى الآن، لا بد من الاعتراف بالأنشطة الدبلوماسية للبلدان العربية ودعمها إذا أمكن بالتزامن مع سياسة العمل مع إيران المقترحة آنفاً. فالمساعي الدبلوماسية العربية في حال نجاحها تحمل إمكانية استعادة ميزان قوى لا يتكّل كلياً على وجود عسكري أميركي واسع وبعيد الأمد بما يترتب عليه من تكلفة مالية وتداعيات سياسية سلبية في المنطقة. ولم تشارك الولايات المتحدة قط في هذه المبادرات ولم تثق بها قط تخوفاً من أن تكون مجرد دليل على إذعان دول الخليج لإيران. وفي الواقع، تشعر كافة دول المنطقة بالقلق إزاء قوة إيران الصاعدة وليس النشاط الدبلوماسي سوى مسعى لاحتوائها.

وتشير أدلة عدة أيضاً إلى أن الدول العربية تشق طرقها الخاص للتعامل مع لإيران. فقد دعي الرئيس أحمدي نجاد في كانون الأول 2007 لحضور اجتماع لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة. وفي حين لم تكن الدعوة على ما يبدو دعوة من القلب، وفي حين ظلت دول الخليج كافة قلقة أشد القلق من برنامج إيران النووي، فإن الدعوة شكلت إشارة أخرى إلى أن عمل جيران على تلافي المواجهة معها. أخيراً، أوضحت السعودية، المقربة تاريخياً من الولايات المتحدة، أنها تسعى إلى تنويع دعمها الخارجي. وفي شباط، استضافت الرئيس فلادمير بوتين في الرياض وأعلنت عن إبرام مجموعة من الاتفاقات التجارية الجديدة. وفي تشرين الثاني، زار ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز موسكو للبحث في مواضيع عدة أبرزها شراء السعودية كمية كبيرة من الأسلحة الروسية.

ولا بدّ من تطوير السياسة الأميركية إزاء لبنان وسوريا، التي بلغت في السنوات القليلة المنصرمة حد المواجهة الحادة. والحق أن لبنان السيد والعاملة مؤسساته من شأنه المساهمة في استقرار المنطقة لكن لا يمكن استعادة السيادة اللبنانية ما دامت المنطقة على هذه الدرجة من عدم الاستقرار. وما دامت المنطقة غير مستقرة، ستجد كافة الاطراف اللبنانية من يؤجج خلافاتهم. وفي حين تعتبر الولايات المتحدة سوريا عنصراً مخلاً باستقرار المنطقة ، فإن الحل ليس في التحضير لحرب جديدة بل في دعم عملية السلام بما في ذلك المفاوضات الإسرائيلية السورية حول عودة هضبة الجولان. وتكمن مشكلة الكتلة اللبنانية السورية في تداعيات اتساع رقعة الأزمة لا في سببها ويجب التعاطي معها على هذا الأساس.

كان للولايات المتحدة اثر كبير على لبنان ، حيث اخرجت سوريا منه واعطته فرصة حقيقية لاستعادة سيادته. ولكن دعم اميركا لحرب اسرائيل الواسعة على لبنان في صيف 2006

والانقسامات اللبنانية الحادة اثرت سلبا على اوضاع البلاد. على الولايات المتحدة ان تشجع الفرقاء اللبنانيين على استعادة الوحدة الوطنية عبر التوافق على انتخاب رئيس ومن ثما تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما عليها الاستمرار في موقف ثابت تجاه سوريا مع محاولة ايجاد سبل سياسية لجعل تعاطي سوريا مع لبنان والدول العربية اكثر ايجابيا.

وعملياً، هذا يعني أنه على الولايات المتحدة أن تشجع التسوية والمصالحة في لبنان وتدعمهما. ومنذ نهاية العام 2007، بدأت الولايات المتحدة تلتمس الحاجة إلى التسوية بين الاطراف السياسية حول قضية اختيار رئيس توافقي جديد. كما انه من المهم بمكان أن تشجع الولايات المتحدة الدول العربية الصديقة ان تلعب دور ايضا في محاولة تعديل السياسة السورية تجاه لبنان ودفع اللبنانيين نحو المصالحة. يجب الاستمرار بدعم لبنان دون ان ينظر الى لبنان بانه قد يكون راس حربة للسياسة الاميركية في المنطقة ولا بلد في حالة عداء مستمرة مع سوريا. دوليا يجب المضي في انشاء المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس الحريري وغيره، ومحليا يجب دعم انتخاب رئيس توافقي كجزء من تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة ووضع قانون انتخاب جديد وإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها في ربيع العام 2009.

وتحتاج أي سياسة إزاء سوريا إلى التوازن بين القوة والدبلوماسية، السلبي والايجابي. لذا يجب ألا يكون هدف السياسة الأميركية مجرد محاصرة سوريا في الزاوية أو تهديدها فقط بل إقناعها بإنهاء دورها المعرقل في لبنان، اعادة نسج علاقاتها مع الدول العربية، وتشجيعها على النأي بنفسها بعض الشيىء عن إيران. فبموازاة الضغط على سوريا والمحكمة لا بد من العودة بشكل جدي الى العمل على احياء المفاوضات السورية الاسرائيلية وايجاد السبل لاعادة الجولان الى سوريا. فموضوع الجولان قد يكون المفتاح الايجابي لتهدئة التوتر الاسرائيلي السوري وانهاء الحروب بالواسطة الدائرة في لبنان منذ زمن طويل ولذا تطبيع العلاقات السورية اللبنانية وتحسين العلاقات السورية الاميركية.

موضوع الديمقراطية

نحن لم ندرج الديمقراطية ضمن المصالح الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بسبب التناقض الكبير بين المصالح الأميركية القصيرة والبعيدة المدى الظاهرة في أي

عملية تحول ديمقراطي حقيقية. فعلى المدى البعيد، من شأن شرق أوسط مؤلف من بلدان ديمقراطية مستقرة أن يشكل تطوراً إيجابياً للغاية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبالنسبة إلى مواطني البلدان العربية بالطبع. أما على المدى القصير، فإن درب التحول الديمقراطي من شأنه أن يصعب أكثر مما يسهل العلاقات الأميركية مع البلدان العربي ويؤدي إلى نتائج لن تروق للولايات المتحدة. علاوة على ذلك، أدت سياسات السنوات القليلة المنصرمة التي ولدت لبساً بين تعزيز الديمقراطية والإطاحة بالأنظمة إلى نشوء شكوك لن يكون من السهل تجاوزها في المدى القصير. وفي حين لا يمكن للولايات المتحدة التخلي بالكامل عن أجندة الديمقراطية نظراً إلى المطالبة الداخلية بالتغيير في البلدان العربية، فإنه لا بد من إعادة إطلاق تعزيز الديمقراطية باعتباره هدفاً أميركياً بعيد المدى على الولايات المتحدة المضي به بهدوء وثبات.

ولم تكن الدفعة الأميركية نحو الديمقراطية العربية بين العامين 2003 و2005 مضلّلة في جوهرها، لكنها جرت بطريقة خرقاء ومستعجلة أدت إلى تقويض مصداقية تعزيز الديمقراطية إلى حد كبير. فمنذ البداية، تحدثت الولايات المتحدة عن الدمقرطة بلا تمييز بين بلدان فيها أثر من ديمقراطية على غرار مصر مثلاً، وأخرى مثل السعودية صعُب فيها حتى تخيل من أين البدء بعملية التحول. كذلك، في حين تحدث القادة الأميركيون عن نضال بعيد المدى يطال أجيال عدة، فإنهم أظهروا عملياً قلة صبرهم، ومضوا أيضاً في سياسات تعزيز الديمقراطية متجاهلين الظروف السائدة في كل بلد وبالتالي التداعيات المحتملة للسياسات التي يعزّزونها. فالولايات المتحدة تراجعت بسرعة عندما قادت المساعي الأولية إلى نتائج لم تتوقعها ولم ترضَ القبول بها على غرار فوز حماس في فلسطين واستعراض الأخوان المسلمين لقوتها في مصر. وكنتيجة لذلك، عندما انقضت الحكومة الأردنية على الجمعيات المهنية وعندما قمعت الحكومة البحرينية التظاهرات الداعية إلى الإصلاح الدستوري وعندما عمدت الحكومة المصرية إلى استخدام المحاكم العسكرية وأحكام السجن الطويلة للقضاء على حركة الأخوان المسلمين، نظرت الحكومة الأميركية إلى مصالحها الأمنية القصيرة المدى وأطبقت فمها.

وتتطلب أجندة تعزيز الديمقراطية إعادة تفكير كاملة. لذا لا بد من السماح لسياسات إدارة بوش المحتضرة أصلاً بأن تموت بهدوء وألا يتم إطلاق سياسات جديدة إلا عند استيفاء شرطين هما: أولاً ضرورة تحديد مفهوم الديمقراطية تحديداً واضحاً، ففي الشرق الأوسط

تأرجح مفهوم تعزيز الديمقراطية بين الخطاب العدائي الداعي للإطاحة بالأنظمة من جهة وبين برامج التبادل الثقافي والتربوي وبرامج حقوق المرأة غير الفعالة التي لم تنل أي اهتمام ورعاية من جهة ثانية. ومما لا شك في فيه، ركّز الانتباه في الشرق الأوسط بشكل أساسي على نبرة التهديد والخطابات الرنانة والتفاوت الشاسع بين الكلام والأفعال. ولا بد من التمييز بوضوح بين فكرة تعزيز الديمقراطية والإطاحة بالأنظمة لا لأن جمع الفكرتين يولد نتائج عكسية فحسب بل أيضاً لأن الإطاحة بأكثر الأنظمة استبداداً لا يقود حكماً إلى الديمقراطية كم تظهر الحالة العراقية. وليس الفصل بين الإطاحة بالنظام وتعزيز الديمقراطية بالمسألة اللغوية فحسب بل هو أيضاً من الأدوات المستخدمة في تعزيز أنظمة سياسية أكثر انفتاحاً. لذا على العقوبات، على سبيل المثال، ألا تكون جزءاً من برنامج هادف إلى تعزيز الديمقراطية.

ثانياً، يجب على الولايات المتحدة أن تضمن فهمها للتداعيات المحتملة للسياسات التي تطلقها وأن تكون مستعدة للقبول بها. وهذا سيتطلب تقييماً صادقاً وواقعياً أكثر للوضع السائد في كل بلد. فالانفتاح السياسي يأتي إلى الواجهة بجميع ما في البلاد من قوى سياسية لا مجرد رغبة عامة للمواطنين في التحرر. وما لم يتم فهم هذه القوى في كل بلد على حدة وكل حالة على حدة، لن تتمكن الولايات المتحدة من العمل بثبات وتجنب ارتداد على عقبيها قوّض مصداقيتها في السنوات الأخيرة.

ختاماً، يجب أن تركز أي سياسة جديدة لتعزيز الديمقراطية على المرشحين الأبرز للإصلاح أي الدول شبه السلطوية ذات المستويات المتنوعة من السياسة التعددية على غرار المغرب والجزائر ومصر والأردن واليمن. وفي هذه البلدان، على الولايات المتحدة التركيز على أهداف محددة بوضوح معدة بحسب حاجات كل بلد وظروفه. ويجب ألا تغلف المساعي بأغلفة طموحة تضم في النهاية برامج إقليمية فارغة على غرار الشرق الأوسط الكبير ومبادرة شمال أفريقيا.

أما في البلدان التي لا تتمتع بعد بمؤسسات دولة تدعم النظام الديمقراطي أو قوى سياسية منظمة، فعلى الولايات المتحدة الاعتراف بجهلها الأساسي لكيفية البدء بعملية إصلاح سياسي هناك. وفي هذه البلدان، لا بد من تركيز المساعي على دفع الأنظمة نحو الإصلاحات التي يمكن إدخالها من الأعلى على غرار تحسين في وضع حقوق الإنسان وزيادة في حريات الصحافة وتوسيع لهامش تحرك منظمات المجتمع المدني. وفي الوقت عينه، على الولايات

المتحدة الحذر من أن تسيء تقديم التغييرات الهامشية الحاصلة من الأعلى إلى الأسفل والحذر من الإشادة بها واعتبارها دمقرطة كما فعلت إدارة بوش غالباً عندما أغدقت الثناء على بعض البلدان مثل البحرين وعمان.

ولا بد من متابعة المساعي البعيدة المدى لتعزيز التغيير السياسي بهدوء. فمهما رسمت معالم السياسات المستقبلية بدقة، ستنشب صراعات حتماً بين المصالح الأمنية القصيرة المدى والدمقرطة البعيدة المدى. علماً أنه من شأن اختيار صانعي السياسة الأميركية الصراحة والدقة أكثر أن يساعد في حل هذه المشكلة. من جهتها، تعلم الحكومات العربية أصلاً شأنها في ذلك شأن الدعاة إلى الإصلاح أن القيم الأميركية والمصالح الأميركية لا تتفق دوماً. والادعاء أن الوضع غير ذلك لا يخدم أي غرض ما خلا تقويض المصداقية عندما يغدو التفاوت الحتمي بين المبادئ السامية والضرورة السياسية شاسعاً.

الملاحظات

1. راجع تقرير مجموعة الأزمات الدولية، التعامل مع برنامج إيران النووي، تشرين الثاني 2004.

2 . راجع:

http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=texttrans-english&y=2007&m=April&x=20070418190715xjsnommis0.4429132

3. وفقاً لأحد أبناء القذافي، «نحن بدأنا بالتفاوض قبل بداية الحرب ولا يعود ذلك إلى خوفنا أو إلى تعرضنا لضغط أو ابتزاز من الولايات المتحدة».

4. راجع كتاب غوردون كوريرا «تسوّق القنابل»، الفصل 7.

5. راجع:

http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/12/20031219-9.html

6. أصدرت برامج الأمم المتحدة الإنمائية أربعة تقارير حول التنمية البشرية العربية بين العامين 2002 و2006. وأدان التقرير الأول، التنمية البشرية العربية 2002، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2002) ثلاثة أنواع من العجز في التنمية البشرية في العالم العربي هي: المعرفية والديمقراطية وحقوق المرأة. ومن ثم نظر كلّ تقرير من التقارير الثلاثة اللاحقة في أحد هذه المجالات. والجدير بالذكر أن الدراسات الأربع التي صاغها مفكرون عرب أثارت موجة عارمة من الجدل في المنطقة.



حول مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

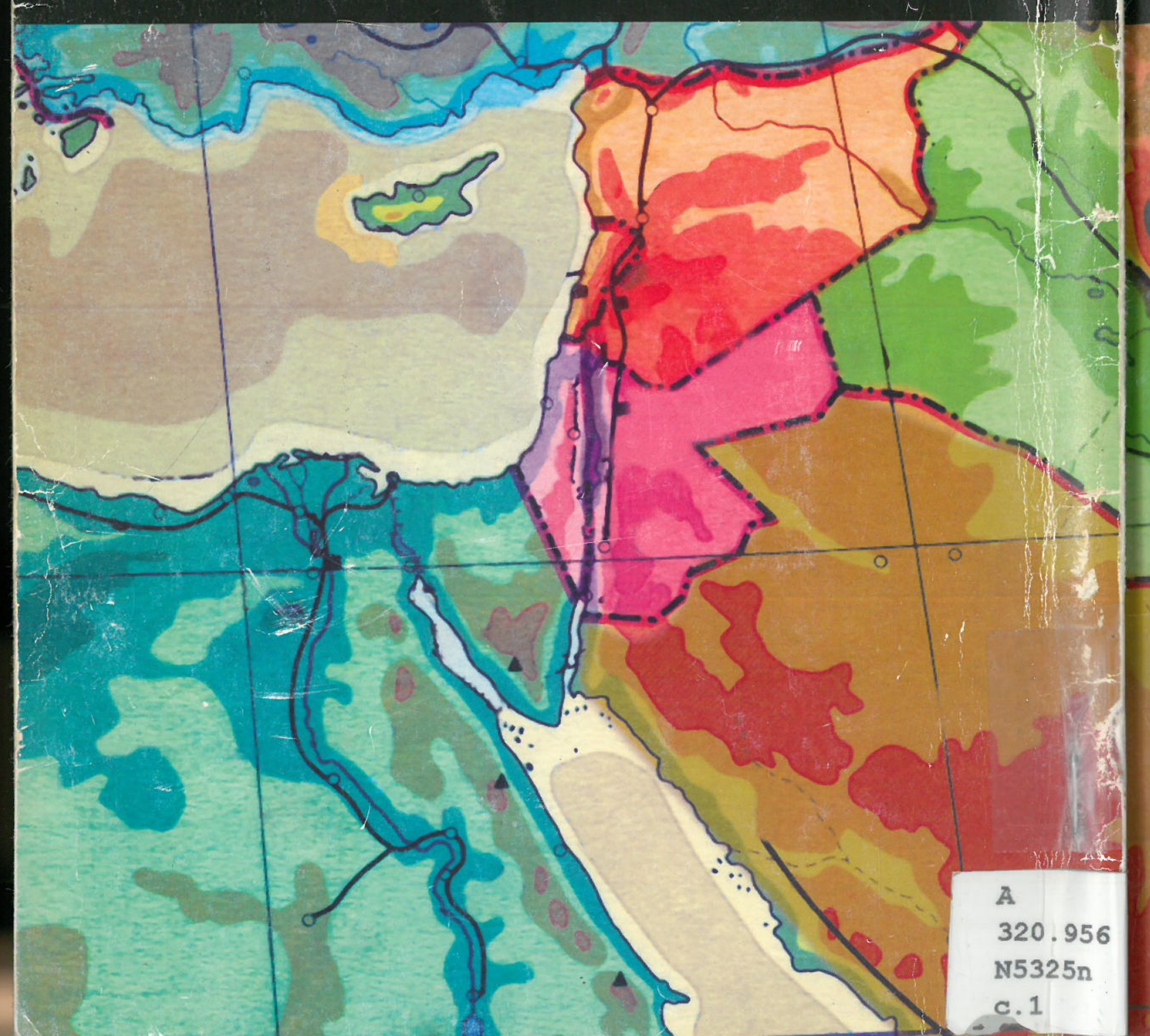
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظمة خاصة لا تتوخى الربح وترمي إلى توثيق عرى التعاون بين الأمم وتعزيز التزام الولايات المتحدة الفعال والدولي. وتهدف مؤسسة كارنيغي الحيادية التي تأسست في العام 1910 إلى تحقيق نتائج عملية. ويضع شركاء المؤسسة الخيرية مقاربات سياسية جديدة من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم لتشمل مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.

واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارنيغي في موسكو أضافت المؤسسة الفكرية مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو انطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة تنشر مجلة «فورن بوليسي» (أي السياسة الخارجية) التي تعد من المجلات الريادية في العالم في مجال السياسة والاقتصاد الدوليين والتي تصل إلى قراء في أكثر من 120 بلداً وبلغات عدة.

الشرق الأوسط الجديد

مارينا أوتاواي
ناثان ج. براون
عمرو حمزاوي
كريم سجدبور
بول سالم



مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسيل

